

البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث / قسم المنظمات والعلاقات الدولية

تقرير خاص عن أهم التطورات الاقتصادية
والمالية العربية والعالمية

تقرير عن أهم التطورات الاقتصادية والمالية العربية والعالمية

العدد الخامس - تموز 2019

اقتصاد العراق

البنك المركزي العراقي يقود انتقاله رائدة للسياسة النقدية في العراق

أكد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلق خلال المؤتمر السنوي الرابع للبنك العراقي، ان البنك بات يمثل انتقاله رائدة في السياسة النقدية بالعراق لافتا الى ان البنك تمكن من سحب " الصدمة الاقتصادية" التي تعرض لها العراق من خلال التيسير الكمي، وقد شهد المؤتمر مشاركة عربية ودولية واسعة بحضور حكومي وقطاع خاص ومختصين واقتصاديين ومصرفيين عراقيين وعرب وأجانب ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي، وعقد البنك مؤتمره تحت شعار "الدور التنموي للبنك المركزي ... المعطيات والاتجاهات"، حيث تناول محورين أساسيين هما البعد التنموي للسياسة النقدية والدور التنموي للقطاع المصرفي.

يأتي انعقاد المؤتمر في هذا الوقت الذي يتطلع فيه العراق للبدء بعملية الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفق ما ورد بالمنهاج الحكومي، كما يأتي انعقاده لمراجعة وتقييم الجهود الواضحة التي بذلها البنك المركزي في ظروف الصدمتين الاقتصادية والأمنية وهو تأكيد على نجاحه في تحقيق خطته السنوية لعام 2018 وفي دعم الاقتصاد الوطني اثناء الازمة الاقتصادية والمالية والحرب على الإرهاب.

تضمن المؤتمر ثلاث جلسات، الاولى بحثت في العلاقة بين السياستين النقدية والمالية، والثانية تعلقت بدور الجهاز المصرفي في تحفيز القطاع الخاص (تجارب دولية)، فيما ناقشت الجلسة الثالثة البعد التنموي للسياسة النقدية في العراق.

شكلت إجراءات البنك المركزي وسياساته التي اعتمدها نقطة مضيئة وتجربة نجاح مشرفة في بلد يمر بظروف قاسية وبمرحلة تاريخية هي الأصعب في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والتي تمر بها اية دولة في العالم خلال الأربع سنوات الماضية مثل العراق اذ ساهم مساهمة كبيرة في تعزيز الصمود الاقتصادي وفي تحقيق النصر الناجز على الإرهاب.

ومن خلال الجهود والإجراءات الحكيمة وتطبيقات السياسة النقدية والإجراءات التطويرية استطاع البنك رسم وتنفيذ استراتيجيته للسنوات (2016-2020) والتي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي والشمول المالي والبناء الهيكلي والمؤسسي والاستثمار الأمثل في الرأسمال البشري من خلال إنجازات أبرزها استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي والمحافظة على التضخم بنسبة لا تزيد على 2% وعلى مستوى من الاحتياطات الأجنبية ضمن معدلات

تتفق والمعايير الدولية، حيث بلغ الاحتياطي الأجنبي للعراق بحدود 62 مليار دولار وبالمرتبة الثالثة عربياً ونسبة كفاية تجاوزت 160% وفقاً لآخر معيار دولي لقياس الكفاية وتحفيز القطاع المصرفي تنظيمياً وإشرافياً ورقابياً

وتأسيس وحدات جديدة ضمن الهياكل التنظيمية للمصارف كالامثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والتوعية المصرفية وإصدار قانون غسل الأموال 29 لسنة 2015 وتطوير أنظمة المدفوعات وتطبيق جميع عمليات الدفع الإلكتروني بالتجزئة وبواسطة الهاتف النقال وإنشاء المقسم الوطني والعمل على تطبيق المعايير الدولية في التقارير المالية IFSR انسجاماً مع مبدأ الشفافية والافصاح، يضاف الى ذلك جهود البنك المبذولة يومياً في تحفيز عمليات الشمول المالي والتركيز على مبادرة توطين رواتب الموظفين لغرض رفع نسبة الشمول المالي للسكان الذين ليس لديهم حسابات في الجهاز المصرفي والتي بلغت نسبتها 6,22% وتفعيل مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أضاف العلق، ان " البنك المركزي بات يمثل انتقاله رائدة في السياسة النقدية بالعراق، وحتى على صعيد الشرق الأوسط وشمال افريقيا" مبيناً ان " تحفيز القطاع الحقيقي تجسد في السياسة النقدية من خلال مبادرات كثيرة، منها مبادرة الإقراض الصناعي والزراعي والتجاري بمبلغ 5 تريليون دينار فضلاً عن مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة بمبلغ تريليون ونصف من خلال المصارف الخاصة والعامة وهي الأكبر في تاريخ العراق".

وتابع الدكتور العلق ان " المركزي تمكن من سحب الصدمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق من خلال التيسير الكمي، أي ضخ السيولة الى السوق من خلال شراء حوالات الخزينة".

من جهتها أوضحت ممثل البنك الدولي في العراق "يارا سالم" عمل البنك تجاه القطاع المصرفي العراقي الخاص قائلة، ان " البنك المركزي خلال الفترة الماضية قام بإصلاحات كبيرة ورائعة وخطى ثابتة باتجاه الإصلاح الكامل للإصلاح المالي والمصرفي والذي يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتوفير التمويل اللازم للقيام بعملية إعادة البناء في المناطق المحررة وتحقيق التنمية في مختلف أرجاء العراق "مبينة انه " بالنسبة للدعم الذي يقدمه البنك الدولي للقطاع المصرفي فهناك عدة محاور نعمل عليها الان بالتعاون مع الدائرة المالية للبنك المركزي ووزارة المالية وغيرها من الجهات المعنية ومكتب رئيس الوزراء تركز بشكل أساسي على محاور تتعلق بإحداث إصلاحات في البنوك المملوكة للدولة والتركيز بشكل أساسي على نظام الحوكمة في مصرف الرشيد والرافدين"

وأضافت سالم، ان " العراق حقق إنجازاً كبيراً بحذفه من اللائحة السوداء بالنسبة لدعم الإرهاب، ويعتبر إنجازاً كبيراً، وأيضاً قام البنك الدولي بدعم العراق فيما يتعلق بموضوع الشمول المالي، وأضافت ان صندوق النقد العربي يعمل حالياً" ضمن مبادرة لدعم العراق في التقدم في هذا المجال، ضمن مبادرة دعم الشمول المالي في العالم العربي، ويعمل البنك الدولي مع صندوق النقد العربي سوياً على وضع خارطة طريق للشمول المالي، وهناك جهود كبيرة في هذا الاتجاه من قبل مختلف المصارف العراقية وخاصة مصرف الرافدين"، مشيرة الى ان " المحور الآخر الذي نعمل عليه هو اقراض المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر وتطوير لما يقوم به البنك المركزي عبر برنامج تمكين.

البنك المركزي العراقي يبيع شهادات إيداع إسلامية

أقر البنك المركزي اجراء مزاد لبيع شهادات إيداع إسلامية وبمبلغ 50 مليار دينار مبيناً أنه " تم بيع شهادات بمبلغ 38 مليار من هذه الاصدارية وبأعلى سعر للمزادات التنافسية".

وأضاف البنك المركزي إن " عدد المشاركين الذين شاركوا في المزاد شمل عدداً من المصارف فيما فاز مصرفان بالإصدارية".

ويتجه البنك المركزي العراقي الى اصدار شهادات إيداع إسلامية على انموذج المربحة لتكون أداة مالية إسلامية فاعلة.

البنك المركزي يمنح أكثر من 33 مليار دينار ضمن مبادرة الواحد تريليون خلال 2018

أعلن البنك المركزي العراقي في بيان له انه " انطلاقا" من المساهمة في دعم الاقتصاد العراقي بإعلان البنك المركزي عن مبادرته الواحد تريليون دينار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منحت المصارف المشاركة في هذه المبادرة أكثر من 23 مليار دينار خلال العام 2018 لإقراض المواطنين الراغبين بإنشاء مشاريع جديدة".

وأضاف البنك، ان اجمالي المبالغ الممنوحة الى المصارف منذ انطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العام 2015 ولغاية 2018/12/31 بلغت أكثر من 73 مليار دينار توزعت تلك المشاريع على مختلف القطاعات كانت نسبة القطاع التجاري 59% والخدمات 25% والصناعي 12% والزراعي 4%".

وأشار البنك الى ان المصارف المشاركة في هذه المبادرة 24 مصرفاً منها 23 مصرفاً اهلياً ومصرفاً حكومياً واحداً، تراوحت مبالغ الإقراض لهذه المشاريع من خمسة ملايين دينار الى خمسين مليون دينار ومن الممكن ان تصل الى 100 مليون دينار بعد موافقة البنك المركزي".

ويذكر أن جميع العراقيين يحق لهم التقديم الى مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالمبادرة شرط تحقق العمر القانوني للمقترض لا سيما وان فوائد القروض مدعومة وبإجراءات مبسرة.

الاقتصاد المصري

البنك المركزي المصري يخفض الفائدة

خفض البنك المركزي في مصر معدل الفائدة والإقراض بواقع 1% لتستقر المعدلات الحالية

عند 16.75% و 17.75%، عقب تراجع في معدل تضخم أسعار المستهلك للشهر الثاني على

التوالي. يأتي القرار ليسجل الانخفاض الثاني على التوالي لمعدل الفائدة المصرية على الايداعات والإقراض في شهرين بعد الخفض الأول الذي قرره السلطات النقدية بمائة نقطة أساس.

يستهدف البنك المركزي خفض معدل التضخم للفترة المقبلة إلى 13% من خلال عمليات ضبط معدل الفائدة، وهي الوسيلة الأكثر فاعلية في السيطرة على تضخم أسعار المستهلك، حيث أكد خبراء ان هناك عوامل استند إليها البنك المركزي في قرار خفض الفائدة تتضمن تراجع التضخم إلى مستويات أقل وتحسن ميزان المدفوعات وثبات الدولار الجمركي. وأن قرارات رفع الفائدة في الفترة الأخيرة جاءت بقرار التعويم لامتناس السيولة من الأسواق، ومقاومة التضخم الذي بلغ مستويات حادة الارتفاع وهو الهدف الذي نجحت السلطات النقدية في تحقيقه بالفعل بعد بلوغ مبيعات شهادات الاستثمار ذات العائد 20% حوالي 900 مليار جنيه.

يندرج خفض الفائدة تحت الإجراءات النقدية التوسعية التي تستهدف دعم نشاط الإقراض في القطاع المصرفي وتقليل تكلفة التمويل للمقترضين الجدد ما يدعم الاستثمار وحث المستثمرين على سحب رؤوس الأموال من البنوك وتوجهها إلى العمل في الأسواق، ما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

هبط معدل التضخم العام في مصر في شباط الماضي إلى 14.4% مقابل القراءة المسجلة في كانون الثاني الماضي عند 17.1%، كما تراجع معدل التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة إلى 11.9% مقابل القراءة السابقة التي سجلت 14.4% وفقاً للبنك المركزي المصري وأرجعت السلطات النقدية في مصر هذا الانخفاض إلى إجراءات التقييد النقدي التي اتبعتها البنك المركزي خلال الفترة الماضية، أبرزها رفع معدل الفائدة على الإقراض والإيداعات.

يرجع الاتجاه الحالي في خفض الفائدة إلى أن إجراءات رفع الفائدة وتحرير سعر الصرف في تشرين الثاني 2016 بدأت تؤتي ثمارها وأسفرت عن خفض معدل التضخم الذي ارتفع بعد قرار التعويم إلى مستويات تجاوزت 30%، ما قد يخفف من الأعباء الواقعة على كاهل المصريين بسبب إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة المصرية.

كما شهدت قراءة ميزان المدفوعات في مصر تحسناً ملحوظاً في الفترة الأخيرة ليتراجع عجز الحساب الجاري إلى 304 مليار دولار في النصف الأول من العام المالي 2018 مقابل 904 مليار دولار سجلها العجز مقارنة بنفس الفترة من العام المالي الماضي أي حوالي 64%.

أعلنت وزارة المالية المصرية عن تثبيت سعر الدولار الجمركي، وهو وحدة محاسبة دافعي الرسوم الجمركية التي لا ينطبق عليها سعر الصرف السائد للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، عند مستوى 16 جنية للدولار، وفقاً للموقع الرسمي لمصلحة الجمارك المصرية.

يستخدم معدل الفائدة عالمياً كأداة، هي الأكثر فاعلية بين الأدوات، في السيطرة على التضخم وضبط الأسعار. كما يُوظف خفض الفائدة للتشجيع على الاستثمار خارج القطاع المصرفي لتعزيز النمو الاقتصادي استناداً إلى النهج التوسعي الحالي للسياسة النقدية في مصر، الذي يعتمد على خفض الفائدة، جاءت التوقعات من الخبراء بأن يُخفض البنك المركزي الفائدة مرتين على الأقل خلال عام 2018. رغم ذلك، هناك خطر وحيد يواجه البنك المركزي في مساره الحالي نحو التوسع النقدي وخفض الفائدة، وهو

الارتفاع الحالي في أسعار النفط العالمية التي قد تدفع التضخم إلى الارتفاع من جديد ويستلزم الإبقاء على معدل الفائدة دون خفض لمواجهة الصعود المحتمل في أسعار المستهلك.

انحسار قدرة مصر على الاقتراض

أوضحت مؤسسة (سي أي كابيتال) لإدارة الأصول في تقرير صدر عنها مؤخراً إمكانية تراجع جاذبية السندات المصرية لمستثمري أدوات الدين بعد أن أصبحت من كبرى الوجهات التي يقصدها مستثمرو أدوات الدين في الأسواق الناشئة منذ تحرير أسعار الصرف في (تشرين الثاني /2016)، إذ أن خفض أسعار الفائدة ربما يقوض من جاذبية أدوات الخزنة المصرية القصيرة الأجل للمستثمرين الأجانب في الأشهر المقبلة.

برزت مصر في العام الماضي كأحدى أكثر الوجهات في العالم جذباً لاهتمام مستثمري المحافظ بعدما لامست عائدات أدوات الخزنة المصرية القصيرة الأجل مستوى 22% مع رفع البنك المركزي أسعار الفائدة لكبح التضخم الآخذ في الارتفاع.

جلبت أدوات الدين المرتفعة العائد إلى مصر أعداداً كبيرة من المشتريين الأجانب والعملية الصعبة التي تحتاج إليها بشدة، لكن بضمن باهظ، إذ تعتمد مصر على الاستيراد وتعول على التدفقات الدولارية لتمويل عجز ميزان المعاملات الجارية في ظل غياب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوتيرة كافية.

بحلول كانون الأول من 2017، قفزت حيازات الأجانب من أدوات الخزنة المصرية إلى نحو (20) مليار دولار، ارتفاعاً بما يزيد قليلاً على (60) مليون دولار فقط في منتصف عام (2016)، قبل أن تقوم القاهرة بتعويم الجنيه في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة (12) مليار دولار، وهو ما ساهم في عودة مستثمرين نزحوا عن البلاد بعد انتفاضة عام (2011).

تعتمد الحكومة المصرية بشكل كبير على بيع السندات الدولية من أجل توفير السيولة من العملة الصعبة لسد العجز الحاصل في الموازنة، فقد سبق لمصر أن باعت منتصف الشهر الجاري سندات دولية بقيمة (4) مليارات دولار على ثلاث شرائح (30-10-5 سنة) في ضوء طلبات شراء تخطت الـ (12) مليار دولار، ويتراوح عائد السندات الدولية التي طرحت مؤخراً بين (5.58 %) لأجل (5) أعوام، و(6.59 %) لأجل (10) أعوام، و(7.9 %) لأجل (30) عاماً وفقاً لوزارة المالية المصرية.

ارتفاع ديون مصر الخارجية إلى (82.9) مليار دولار

أعلن البنك المركزي المصري بتاريخ 2018/5/30، ان اجمالي ديون مصر الخارجية قد سجلت (4.9 %) مقارنة بنهاية (حزيران) من العام نفسه. وأوضح المركزي ان ارتفاع الديون الخارجية يرجع إلى زيادة كل من صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو (2.9) مليار دولار، وأسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو مليار دولار.

أشار المركزي، إلى أن أعباء خدمة الدين الخارجي بلغت (8.6) مليار دولار خلال الفترة من تموز إلى كانون الأول (2017) (تبلغ الأقساط المسددة (7.5) مليار دولار، والفائدة المدفوعة نحو (1.1) مليار دولار)، مضيفاً أن نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (36.1 %) وما زالت هذه النسبة في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية.

من أهم أسباب ارتفاع الدين الخارجي لمصر هو زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي تم جمعه من ديون قصيرة الأجل واجبة السداد خلال عام واحد، اذ بلغت (33 %) بما يعادل ثلث قيمة الاحتياطي في نهاية عام 2017.

قامت الحكومة المصرية بسداد نحو (30) مليار دولار خلال عام (2017)، ما بين سندات وديون خارجية لصالح بنوك دولية منها البنك الافريقي للتصدير والاستيراد، وودائع وقروض من دول مثل (المملكة العربية السعودية، وليبيا، وتركيا) بالإضافة إلى التزامات على جهات حكومية منها هيئة البترول والتزامات لنادي باريس.

قامت الحكومة المصرية بالاقتراض من جهات دولية مختلفة من أجل تنفيذ المشاريع الخدمية وإعادة تأهيل البنى التحتية، لخدمة المدن الجديدة التي تم تشييدها خلال الفترة الماضية، حيث كان آخرها القرض الذي قدمته الحكومة الكويتية بتاريخ 2018/5/30 والبالغة قيمته (60) مليون دينار كويتي لإنشاء ثلاث محطات كهربائية.

استثمار مؤسسة التمويل الدولية في مصر

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي بتاريخ 2018/8/8، ان استثماراتها في مصر بلغت (1.2) مليار دولار خلال العام المالي (2018) الذي انتهى في (30 حزيران) الماضي،

وقالت المؤسسة ان هذه الاستثمارات ساهمت في خلق فرص عمل وتحسين البنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

أوضح مدير مؤسسة التمويل الدولية في مصر وليبيا واليمن (وليد لبيدي) إن القطاع الخاص المنتعش هو المفتاح لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي في مصر، مبيناً إن المؤسسة وجهت استثماراتها نحو مواجهة التحديات التي يشهدها القطاع الخاص المتمثلة في: 1- نقص الطاقة، 2- القيود التنظيمية المرهقة، 3 - عدم المساواة بين الجنسين، 4 - صعوبة الوصول إلى التمويل، بهدف

معالجة تلك القضايا للمساعدة في إرساء أساس للنمو والرخاء على المدى الطويل، وتابع البدي، أنه وبهدف توسيع نطاق حصول الشركات الصغيرة على التمويل ودعم الشمول المالي، استثمرت المؤسسة (100) مليون دولار في البنك التجاري الدولي، وهو أحد البنوك المصرية الخاصة الرائدة، وساعد هذا التمويل البنك على زيادة القروض المقدمة للعملاء مما ساعد على الحفاظ على الوظائف وتوفير المزيد منها.

تعد مؤسسة التمويل أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي التي تعني بالتعامل مع القطاع الخاص، مقرها الرئيس في واشنطن، ولها فروع في الدول الأعضاء، حيث تقوم بتقديم المشورة، وملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، والتي تتميز بفائدتها الاقتصادية، وسلامتها المالية والتجارية، كما تستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وافكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية، بهدف خفض إعداد الفقراء من خلال تنمية روح المبادرة في المشاريع الخاصة والاستثمارات في القطاع الخاص مما يؤدي إلى توفير فرص العمل ويساهم في تحسين أحوال الناس المعاشية.

قدمت المؤسسة نحو (2) مليار دولار لمشروعات تنموية في مصر، منها (800) مليون دولار استثمار جديد مقرر في (2019)، بخلاف (1.2) مليار دولار تم استثمارها العام الجاري على شكل قروض ميسرة، وتمثل هذه الاستثمارات رقماً قياسيًّا لأعمال مؤسسة التمويل الدولية في مصر، إذ إن هذه المؤسسة اضطلعت بدور داعم على المدى الطويل للقطاع الخاص في مصر حيث ضخت خلال السنوات الـ(12) الماضية استثمارات قيمتها (4) مليارات دولار.

اقتصاد السودان

المركزي السوداني يطبع عملة فئة 100 جنيه وسط أزمة سيولة نقلت وكالة السودان للإنباء عن البنك المركزي بتاريخ 2018/9/30، انه شرع في طباعة فئة جديدة من العملة فئة (100) جنيه للمرة الأولى، وان البنك يعتزم تنظيم حملات تعريفية بالفئة الجديدة، والعملات الأمنية الخاصة بها، قبل تداولها رسميا.

ذكر محافظ البنك المركزي (محمد خير الزبير) في تصريحات سابقة، ان هناك معالجات مرتقبة للمشكلات القائمة والتحديات التي تواجه الجهاز المصرفي، بدراسة التركيبية الفئوية للعملة، التي تتناسب مع حجم معدلات نمو النشاط الاقتصادي.

تعقيب

- يأتي هذا القرار، في ضوء تراجع حجم السيولة النقدية في البنوك، مع ازدياد في حجم التضخم، الذي وصل في اب الماضي الى (66.82%)، كما تسبب التخفيضات في الدعم الحكومي الى ارتفاع أسعار الأغذية.
- هناك خوف لدى الاقتصاديين، من ان طباعة عملة جديدة دون تحقيق انتاج حقيقي، في شتى القطاعات الاقتصادية، سيقود الى زيادة التضخم بفقرات سريعة، خاصة وان الجهاز المصرفي متعطش للنقد منذ أشهر، وان أي ضخ للسيولة سيتم سحبه من العملاء، الذين حرموا من الحصول على ارصدتهم من المصارف.
- مالم ترفع واشنطن اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، فأن المستثمرين الأجانب والبنوك، لن يعودوا للسودان من جديد، وبالتالي سيؤثر ذلك سلبا، على احتياطات الدولة من العملة الصعبة، والتي لا توجد تصريحات رسمية عن حجمها الحقيقي.

- لا يتوقع ان يحدث طباعة العملة الجديدة، أي تغيير على الواقع النقدي في السودان، وكذلك تعزيز الثقة في النظام المصرفي، بعد ان عجزت الحكومة عن ضمان حق المودعين، في سحب نقودهم من البنوك.

اقتصاد عمان

دور المصارف في دعم التنوع الاقتصادي العماني

تقوم بنوك تجارية أو متخصصة في إطار النظام المصرفي العماني بدور أوعية ادخار وتمويل، بحيث يمكنها ذلك من اجتذاب مدخرات المواطنين والمقيمين بوسائل مختلفة، خاصة في مجالات خطط الاستثمار وتشجيع المشروعات المختلفة وذلك من خلال ما تقدمه من قروض و ضمانات تمويل للكثير من المشروعات وذلك يخلق وعياً اقتصادياً عالياً لدى افراد المجتمع العماني بضرورة دعم ومساندة تلك البنوك في مشروعات المسؤولية الاجتماعية من جانب، فضلا عن مؤازرة خطط وبرامج التنوع الاقتصادي التي تقوم بها الحكومة العمانية والتي تشكل المشروعات والاستثمارات الجديدة في القطاعات المختلفة ركيزة أساسية لها من جانب آخر.

من جانبه يسعى البنك المركزي العماني، بالتنسيق والتعاون مع مختلف البنوك العاملة في السلطة إلى تنشيط هذا الجانب وفق منظومة الضوابط والسياسات والأدوات التي يتبناها، والتي نجحت في الحفاظ على قدرة وكفاءة النظام المصرفي العماني برغم التقلبات التي مرت بها أسواق النفط العالمية بوجه خاص، والاقتصاد العالمي بوجه عام خلال السنوات الأخيرة. يتجلى هذا الدور من خلال دعم البنك المركزي العماني للبنوك الضعيفة، حيث قام بنك التنمية العماني بدور مهم من خلال دعم

المشروعات المتوسطة والصغيرة وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة والمصممة بشكل مرن، من حيث أحجامها وضوابطها وتسهيلاتهما لتكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات الاقتصاد العماني.

اقتصاد البحرين

احتلت البحرين المركز الرابع عربياً في تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2018 الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة البنك الدولي بتاريخ 15 / 8 / 2018.

تتمتع البحرين ببنية تحتية حديثة وبيئة عمل مواتية للأعمال ضمن إطار مؤسسي جيد، حسبما جاء بتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ورغم الأداء الضعيف في بيئة الاقتصاد الكلي التي تعاني من عجز مالي مع صغر حجم سوقها، وهو الأصغر في المنطقة العربية، إلا أن البحرين تمكنت من موازنة ذلك جزئياً من خلال انفتاحها على الأسواق الدولية.

بين تقرير التنافسية بأن البحرين تمكنت من تحسين مستويات الابتكار والتعليم العالي والتدريب بشكل كبير، في الوقت الذي تمكنت فيه البحرين من تقليص الفجوة بينهما وبين أكثر الاقتصادات تقدماً في العالم.

أما عربياً فخلص التقرير إلى أن على الدول العربية التحضير لسياق اقتصادي جديد، حيث أنه على الرغم من موجة كبيرة من التحسينات غير المسبوقة في الجاهزية التكنولوجية، يواصل العالم العربي نضاله من أجل الابتكار وخلق فرص واسعة النطاق لشبابه. حيث لن يكفي الاستثمار الذي تقوده

الحكومات لوحده لتوجيه طاقات المجتمع نحو زيادة مبادرات القطاع الخاص، وتوفير تعليم ووظائف ذات إنتاجية أكثر، وزيادة الحراك الاجتماعي.

ويخلص تقرير التنافسية أيضاً إلى أن الفجوة في التنافسية ما بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأخرى في المنطقة، لاسيما تلك المتأثرة بالصراعات وأعمال العنف، قد اتسعت في العقد الأخير. وعلى الرغم من ذلك، توجد أوجه تشابه بين هذه الاقتصادات، خصوصاً مع انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية، ما اضطر حتى أكثر البلدان ثراءً في المنطقة العربية، إلى التشكيك في نماذجها الاجتماعية والاقتصادية.

وبحسب تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي ومجموعة البنك الدولي أنه من الملحوظ في مختلف دول المنطقة أن التحصيل العلمي، لا يعني بالضرورة فرص أفضل، بل على العكس في بعض الأحيان.

ويرى التقرير أنه كلما زاد مستوى التحصيل العلمي، كلما زاد احتمال بقاء الفرد عاطلاً عن العمل، وإن الموارد المالية وفرص التمويل نادراً ما يتم توزيعها خارج إطار حلقة صغيرة من الشركات الكبيرة والراسخة، وذلك على الرغم من إمكانية البنوك على التمويل، وإن النظام القانوني المعقد يحد من الوصول إلى الموارد المغلقة ويصعب المبادرات الخاصة بشكل كبير. وعليه فإن العديد من بلدان المنطقة تحاول إيجاد حلول جديدة للحواجز التي كانت قائمة في السابق أمام قدرتها التنافسية.

أرباح البنوك التجارية الفصلية تقفز إلى 112 مليون دينار بحريني

نشرت صحيفة البلاد البحرينية بتاريخ 2018/5/21 خبراً عن الأرباح الفصلية للبنوك التجارية أوضحت فيه أن البنوك البحرينية المدرجة في بورصة البحرين لعام 2018 استهلكت بنتائج مالية مشجعة مع نمو في ربحيتها المحققة بالربع الأول من العام 2018، وذلك بفضل أرباح عدد من البنوك الرئيسية الكبرى، حيث قفزت إجمالي أرباح البنوك التجارية المدرجة في البورصة بالربع الأول من العام الجاري بنحو 13% لتبلغ 112.2 مليون دينار مقارنة مع 99.5 مليون دينار في نفس الفترة من العام 2017.

وقد تصدر البنك الأهلي المتحد قائمة أكبر البنوك من ناحية قيمة الأرباح، وذلك بمبلغ قدره 174.7 مليون دولار 65.7 مليون دينار إذ تمكن البنك من تحقيق نمو في الربحية خلال الربع الأول من 2018 وذلك بنسبة 10% مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق، أما من حيث التطور في مستوى الربحية فجاء بنك البحرين الإسلامي في الصدارة، إذ حقق نمواً في ربحيته بلغت نحو 267% في الربع الأول من العام 2018، إذ بلغت أرباحه 2.2 مليون دينار.

اقتصاد الكويت

599 مليار دولار الأصول السائلة لحكومة الكويت في 2021

تصدرت الكويت قائمة الدول "السبع الكبار" في نسبة الأصول السائلة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 384% في عام 2018 بقيمة بلغت 522 مليار دولار منها 477 ملياراً أصولاً خارجية ومُنحت الكويت تصنيف A، حيث توقعت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد اند بورز ان يرتفع حجم الأصول السائلة الكويتية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 406% في عام 2012 بقيمة تقدر بـ 599 مليار دولار منها 562 أصولاً خارجية وتتضمن الأصول السائلة للكويت، الأصول المقدرة للهيئة العامة للاستثمار والودائع الحكومية لدى بنك الكويت المركزي والمؤسسات المالية.

أشارت الوكالة إلى أن امتلاك الحكومات حجماً كبيراً من الأصول السائلة يشكل دعماً كبيراً لتصنيفاتها الائتمانية السيادية لهذه الحكومات ويمكنها سداد الالتزامات المالية، ويوفر لها احتياطات حماية كبيرة خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو المالية من دون تأثير سلبي كبير في الميزانية العمومية للحكومة السيادية، كما يجعلها قادرة على استخدام جزء كبير منها لدعم جدارتها الائتمانية وتجنب أي عجز في حال وقوع أزمة مالية.

تضمنت قائمة "السبع الكبار" في إجمالي الأصول السيادية 3 دول خليجية هي الامارات العربية المتحدة وقطر إلى جانب الكويت في حين تأتي في المرتبة الثانية النرويج، علماً بأن متوسط معدل التصنيف الائتماني السيادي للحكومات السبع هو AA، حيث ان أكثر من نصف الحكومات السيادية السبع التي تتجاوز أصول كل منها 100% من الناتج المحلي الإجمالي هي دول مصدرة للنفط، الكويت، النرويج، أبو ظبي، قطر حيث يبلغ إجمالي الأصول لدى هذه الدول 3 تريليونات دولار.

يُذكر ان هناك إمكانية حدوث تغيير بسيط في ترتيب الحكومات السيادية السبع التي تتجاوز أصول كل منها 100% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التوقعات التي تمتد حتى العام 2021، ومن المتوقع أن تحافظ النرويج على مرتبة الريادة من حيث القيمة الاسمية وان تحافظ الكويت

على مرتبة الريادة من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع أن يبقى متوسط الأصول الحالي للحكومات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي قوياً نحو 200% من الناتج المحلي الإجمالي.

اقتصاد الاردن

قرض بقيمة (3.1) مليون لدعم القطاع الزراعي الأردن

- حصل البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، على قرض ميسر من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بقيمة 3.1 مليون دولار أمريكي لأجل 18 سنة، وذلك ضمن مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل المنفذ من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO). ويهدف المشروع لدعم القطاع الزراعي وتعزيز فرص المزارعين والمرأة الريفية والشباب والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع في الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة.

- قام البنك المركزي الأردني بإقراض ما يعادل (2.5) مليون دولار أمريكي للبنوك الثلاثة المشاركة في هذا القرض وهي البنك التجاري الأردني، البنك الأردني الكويتي والبنك العربي الإسلامي الدولي، لتقوم هذه البنوك بإعادة اقراض هذه المبالغ للقطاع الزراعي والريفي وفقاً لسياسات البنوك الائتمانية وبما يحقق أهداف القرض، كما سيقوم البنك المركزي بإقراض المبلغ المتبقي والبالغ ما يعادل (0.6)

مليون دولار أمريكي لشركات التمويل الأصغر المرخصة من البنك المركزي ضمن معايير أهلية واضحة وشفافة سيتم اعتمادها لاحقاً لتقوم شركات التمويل الأصغر أيضاً بإعادة إقراض المبالغ للقطاع الزراعي والريفي.

- حصل البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على قروض ميسرة من البنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وفي القطاعات كافة بما مجموعه (320) مليون دولار أمريكي وصل منها حتى الان ما مقداره (200) مليون دولار، أقرضت لما يزيد على (15) ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، أكثر من (60%) منها متواجدة خارج العاصمة، كما اسهمت هذه التمويلات بخلق حوالي (4500) فرصة عمل جديدة بالإضافة الى المحافظة على فرص العمل القائمة في هذه المشاريع.

- يوجد لدى البنك المركزي الاردني برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستثمارات الهندسية (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) بسعر فائدة يبلغ حالياً 1% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في المحافظات خارج عمان 1.75% للتمويل الموجه للمشاريع المتواجدة في العاصمة وبمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي (1.1) مليار دينار، حيث استفادت من هذه البرامج حتى نهاية شهر 6/2018 حوالي (754) مشروعاً وبقيمة إجمالية وصلت إلى ما يقارب (518.5) مليون دينار توزعت على القطاعات الصناعية والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات بمقدار (266)، (157)، (55)، (33)، (7.5) مليون دينار

على التوالي، وقد أسهمت هذه التمويلات بخلق ما يزيد عن (6500) فرصة عمل جديدة. وقد قام البنك المركزي في العام 2015 بتطوير شروط الإقراض ضمن هذا البرنامج لتوائم برامج التمويل المعمول بها لدى البنوك الإسلامية.

الأردن يحتل المرتبة الثالثة بين 19 دولة اوروبية في مؤشر استقرار القطاع المصرفي

- أوضح البنك المركزي إن البنوك في الأردن تتمتع بمؤشرات مالية واضحة وصحية وسليمة، من حيث ارتفاع نسبة كفاية رأس المال وانخفاض نسبة الديون المتعثرة، وارتفاع معدلات الربحية وتمتع البنوك بمستوى مريح من السيولة، وأضاف في تقرير الاستقرار المالي لعام 2017 الذي أصدره أن الأردن احتل المرتبة الثالثة من بين 19 دولة اوروبية في مؤشر استقرار القطاع المصرفي حيث تمت المقارنة مع الدول الأوروبية لعدم وجود دول عربية طورت مثل هذا المؤشر.
- اصدر البنك المركزي تقريره هذا لإلقاء الضوء على التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي في الأردن والجهود المبذولة لمواصلة الارتقاء به، فضلا عن تقييم أدائه والوقوف على المخاطر التي قد تواجهه، ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية، حيث بموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016 تم توسيع اهداف البنك وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهدافه المحافظة على الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، وإن نتائج الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات بينت أن القطاع المصرفي الأردني قادر على تحمل الصدمات

والمخاطر المرتفعة، بما في ذلك فرضيات تفاقم الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالمملكة وتأثيرها بشكل أكبر على الظروف الاقتصادية والمالية في الأردن.

- أكد البنك المركزي انه اتخذ العديد من الإجراءات لحماية عملاء البنوك والمؤسسات المالية، واهمها إصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء دائرة مستقلة لحماية المستهلك المالي ليشمل ذلك لحماية عملاء البنوك وجميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، علما بأن البنك أصدر أخيرا تعليمات لحماية عملاء شركات التمويل الأصغر، كما قام بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبعض مؤسسات المجتمع المحلي بتنفيذ برامج لنشر الثقافة المالية في المجتمع والتي من أهم أهدافها زيادة الوعي لدى الأفراد حول حجم الاقتراض المناسب نسبة لدخلهم، وبأن اللجوء للاقتراض يكون للأمور الضرورية مع ضرورة التأكد من قدرة الفرد على سداد مديونيته وبحيث لا تشكل مديونيته عبئا عليه على المدى الطويل، وذكر أن 95% من الشركات قادرة على الاستمرار بخدمة مديونيته بافتراض حدوث بعض الصدمات المالية المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض ربحية الشركات، إلا ان قطاع الشركات العقارية هو الأكثر تأثيرا بهذه الصدمات.

- وأضاف ان الأردن شهدا تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار أو ما يعرف بـ (Fintech) نتيجة امتلاك الأردن بيئة استثمارية تدعم الابتكار، وارتفاع الطلب على التكنولوجيا المالية في السوق الأردني، حيث أصبحت العديد من الخدمات المالية والمصرفية تعتمد في إنجازها على التكنولوجيا المالية حيث أعلن البنك المركزي دعمه للمبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية، خاصة التي تعزز من إمكانية الوصول الى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان مع الاخذ بالاعتبار ضرورة تعزيز الأمن السيبراني الإلكتروني للخدمات المالية بشكل عام.

- أطلق البنك المركزي في بداية عام 2018 الدليل الناظم لمختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي Fin Tech Regulatory Sandbox، وذلك بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية، بما يعزز من التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية والكفاءة والفاعلية والأمان في حركة انتقال الأموال، وتعزيز الوصول للخدمات المالية الرسمية مع الحفاظ على نزاهة واستقرار القطاع المالي وحماية حقوق وبيانات المستهلك المالي.

اقتصاد لبنان

لبنان بعد مؤتمر سيدر 1 في باريس فرصة للنهوض والإصلاح

حقق لبنان من خلال المؤتمر الاقتصادي الدولي لدعم لبنان سيدر 1 في 6 نيسان خطوة جريئة لاقت نجاحاً لافتاً وفقاً لعدد من المقاييس وفي ظل ظروف إقليمية ودولية بل ومحلية غير ملائمة، تمثل هذا النجاح في حصول لبنان على نحو 11 و8 مليار دولار على شكل قروض ميسرة ومنح شاركت في التعهد بها نحو 50 دولة ومؤسسة مالية، وجاءت هذه التعهدات والوعود استجابة لبرنامج إنفاق استثماري على البنى التحتية مرفقاً بالالتزام ببعض الخطوات الإصلاحية.

سجل المؤتمر نجاحاً باهراً الى حد بعيد على الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية يمكن قراءتها في الآتي:

1- عكست نتائج المؤتمر الاهتمام الكبير ببلد صغير كـلبنان قلماً حظي به بلد آخر مما يدل على نظرة خاصة لهذا البلد وكأنه حاجة إقليمية ودولية وكأنما يراد له ان يبقى واحة ضمن إقليم مضطرب مع الإشارة الى إن هذا الاهتمام ترجم وفي ظروف مختلفة من خلال أربعة مؤتمرات عقدت من أجله خلال أقل من عقدين من الزمن.

2- جاءت النتائج بمثابة مظلة دولية رفعت فوق لبنان وتتطوي على معان سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية.

3- اتسم الاهتمام الدولي بالشمولية حيث لم يقتصر على جهة معينة بدليل ان الوعود والتعهدات المالية أعطيت وتوزعت مثاليته بين البنك الدولي والبلدان الاوربية مع الولايات المتحدة، بينما التلت الباقي جاء من البلدان العربية. وتشير المعلومات في هذا الإطار الى وجود مساح حثيثة من أجل الحصول على قروض وهبات من الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

4- قد يعزو البعض نجاح سيدر 1 الى العبء السياسي والأمني والاقتصادي المترتب على لبنان جراء اعداد النازحين السوريين والرغبة الكامنة لدى الدول الاوربية في توفير استقرار اجتماعي لهم في لبنان يحول دون تسربهم الى بلدان أخرى الا ان ذلك لا يقلل من النجاح باعتبار ان إغاثة النازحين مسؤولية دولية وكذلك الامر بالنسبة الى عودة النازحين الى بلادهم.

-ان الرؤيا من وراء المؤتمر تقوم على أربع ركائز وهي:

- برنامج إنفاق استثماري في البنى التحتية يشمل كل من المرافق والمناطق.
- اصلاح مالي بمعدل 1 % سنوياً.
- إصلاحات هيكلية لتحديث الإدارة ومكافحة الفساد وتحديث التشريعات لعمل القطاع الخاص، واصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة المرجوة من الاستثمار في القطاعات.
- استراتيجية تطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات.

ارتكز (البرنامج الاستثماري) على معطيات شهدا لبنان على مدى السنوات الماضية ويمكن

إيجازها في الآتي:

أولاً: يعاني لبنان من ركود وتباطؤ اقتصادي متفاحم منذ اندلاع الازمة السورية وما تركته من تداعيات على لبنان وقد بدأ المنحنى الانحداري للاقتصاد منذ عام 2012، وشمل معظم القطاعات الأساسية المحركة للاقتصاد والرافدة لميزان المدفوعات والمتمثلة بالقطاعين السياحي والعقاري ناهيك عن التصدير الصناعي وشمل التراجع التدفقات الرأسمالية من الخارج كما أصاب نسبياً القطاع المصرفي لجهة استقطاب الودائع من غير المقيمين وعليه تراوح معدل النمو السنوي في الفترة ما بين 2011 و 2017 ما بين 1 و 1.5% في مقابل 7 الى 8% متوسط النمو في السنوات السابقة للعام 2010.

ثانياً: نتج هذا النمو المحدود الذي لا يغني ولا يضمن من جوع نتيجة أمرين متلازمين:

أ- تردي المناخ الاستثماري والانتاجي نتيجة لعوامل جيوسياسية لا قدرة للبنان على التحكم بها بسبب الازمة السورية التي أدت الى اضطراب سياسي وأمني وإلى شلل في العمل الحكومي فضلاً عن الفراغ السياسي الذي دام نحو عامين.

ب- تردي أداء الدولة وغياب هيبته وتفشي الفساد والاهدار وارتفاع منسوب النزاعات السياسية مما خلق مناخاً طارداً للاستثمار.

إزاء كل ذلك ونتيجة لانكفاء القطاع الخاص عن الاستثمار وهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في لبنان كان لابد من اللجوء الى تدبيرين متلازمين:

1- وجوب تحريك الانفاق الاستثماري الحكومي للتعويض ولو مؤقتاً عن تراجع نشاط

القطاع الخاص من اجل ضخ إنفاق ذي طبيعة تؤدي الى تحريك عجلة النشاط وخلق فرص عمل بعد ان وصل معدل البطالة الى مستوى مقلق.

2- السعي الى جانب ذلك باتجاه البدء بإصلاحات هيكلية طال انتظارها من أجل تحسين

مناخ الاستثمار ووقف الهدر ومعالجة الملفات العالقة.

من هنا، جاءت رؤية حكومة الرئيس الحريري من خلال برنامج يؤمن الانفاق الاستثماري

الحكومي على البنية التحتية مترافقا مع إرادة لتحقيق ما امكن من الخطوات الإصلاحية التي باتت لازماً

من المجتمع الدولي لتقديم القروض ومن هنا ينبغي ان يقرأ لبنان الالزام الإصلاحي الخارجي التزاما

لبنانيا بالإصلاح، حيث من دونه ثمة مسار نحو الانهيار وغياب الإصلاح ومعه غياب الدولة أديا الى

أزمات كبيرة في المالية العامة ومن بينها ازمة النازحين التي غابت عنها إدارة سليمة قادرة على

استلهام تجربتي الأردن وتركيا في مجال إدارة شؤون النازحين.

نجح مؤتمر سيدر 1 في تحقيق الهدف الاول من خلال توفير إمكانيات مبدئية حتى اشعار آخر

للانفاق الاستثماري المجدي المولد للنمو وفرص العمل فأن التحدي الذي يواجه الحكومة هو في تحقيق

الشرط الملازم أي البرنامج الإصلاحي وبالتأكيد هذا الامر هو في عهدة الحكومة الجديدة التي ستبتثق

من الانتخابات النيابية والتي حرص رئيس الجمهورية العماد ميشيل عون على ان يطلق عليها قبل

ولادتها حكومة العهد الاول.

هل يتمكن لبنان من الاقدام على الإصلاحات المطلوبة ليس من الحكومة وحسب بل من

المجلس النيابي حيث ان تنفيذ البرنامج الاستثماري ومتطلبات مؤتمر سيدر 1 تتطلب لائحة طويلة

من التشريعات والقوانين.

إن ذلك يتطلب إرادة سياسية لتحقيق الإصلاحات كما يتطلب وهذا هو الأهم رؤية موحدة

للإصلاح تبدأ من النظرة الى دور وحجم القطاع العام والى إعادة هيكلة هذا القطاع انطلاقاً من التزام

مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي اقره مجلس النواب بما في ذلك اعتماد الخصخصة

لبعض القطاعات وما يتطلب ذلك من انشاء هيئات ناظمة مستقلة الامر الذي يحد من صلاحيات الوزير المعني الذي أصبح ملكا على وزارته بعد اتفاق الطائف.

في ظل الجواب الصعب عن إمكانيات الإصلاح، يردد رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري باستمرار وفي كل مناسبة عزمه الأكيد على الإصلاح ويؤكد ان الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي ليست خضوعا إنما هي مسؤولية لبنان والتزام واجب لان فيها مصلحة لبنان الذي لم يعد ممكنا أن يستمر على هذا النحو.

ان الشروط التي وضعها المجتمع الدولي لجهة الإصلاح المالي ومكافحة الفساد تعتبر شروطا سهلة مقارنة بالشروط التي وضعت على ازمة اليونان، وها هو اليونان يخرج تدريجيا من أزمته وليس لديه شعور بأن أحدا " قد انتهك سيادته. فالسيادة الحقيقية تكمن في حماية الاقتصاد وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل ووقف أسباب هجرة الكفاءات، والسيادة الحقيقية تتجسد في خفض الدين العام وتعزيز الانفاق المجدي وتوفير المناخ الملائم لمبادرات القطاع الخاص، اذ ثمة فارق كبير بين الحرص على السيادة وبين التباكي على السيادة.

اقتصاد تونس

أعلن البنك المركزي التونسي يوم 2018/8/2 عن تراجع موجودات تونس من العملة الأجنبية إلى 10742 مليون دينار مما قلص قدرة الدولة على تغطية وارداتها إلى 70 يوماً مقارنة بقدرتها للتغطية عن الواردات لمدة 101 يوم خلال نفس الفترة من عام 2017، يأتي هذا في ظل تراجع ملحوظ لقيمة عملة الدينار التونسي مع قرار البنك المركزي برفع سعره في المداولات ليقارب السعر في السوق الموازي. يأتي هذا بالرغم من موافقة صندوق النقد الدولي في 2018/7/6 على إطلاق دفعة جديدة

بقيمة 250 مليون دولار من قرضه إلى تونس كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي التونسي الذي يدعمه الصندوق باتفاق مدته 4 سنوات.

تحولت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها التونسيون إلى سلاح مشترك في المعركة التي اندلعت أخيراً بين رئيس الدولة الباجي قائد السبسي ورئيس الحكومة يوسف الشاهد. حيث أعتبر رئيس الحكومة في حوار أدلى به في 2018/7/23، أن الحديث عن تغيير الحكومة فيه مخاطر على الاقتصاد التونسي وعلى الوضع العام ككل كرد فعل على الرئيس التونسي الذي دعا في وقت سابق رئيس وزرائه للاستقالة من منصبه إذا استمرت الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد. وأضاف أن تغيير الحكومة سيهز ثقة شركاء تونس الدوليين، وإن لحكومته أولويات من بينها مفاوضات اجتماعية مع النقابات ومفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الذهاب إلى الذهاب إلى السوق الدولية وإعداد قانون المالية للعام 2019. وهذا ما يبدو انه انعكس سريعاً على مجمل واقع حياة الفرد في تونس الذي يعيش اليوم تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى ارتفاع أسعار السلع وتراجع قيمة العملة المحلية، ما فاقم الازمات المعيشية للمواطنين.

أن بلوغ المؤشرات التي تسعى إليها الحكومة يحتاج إلى استقرار تام واتساق بين سياسة الدولة الاقتصادية والنقدية فضلا عن الإيفاء بالتعهدات الخارجية، وإن المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة ومنها الاتحاد الأوروبي، لاتزال تحاول بمواصلة صرفها دفع القروض والمنح للحكومة التونسية دون انزلاق المالية العمومية في منعرج خطير. ويبدو ان هذا المطلب الأساسي والمتمثل في استقرار الحكومة وبقاء رئيسها إلى حين الانتخابات القادمة، أصبح هو الرهان الأساس الذي تساوّم عليه حكومة الشاهد للإبقاء على الاستقرار الاقتصادي أو الوصول به إلى حافة الانفجار الاجتماعي كما شهدته تونس بداية هذا العام.

انخفاض احتياطي الصرف الجزائري

نشر موقع الجزائر اليوم الإخباري بتاريخ 2018/07/21 خبراً جاء فيه:

1. سجلت الجزائر تراجعاً في احتياطياتها من الصرف الأجنبي إلى 94.529 مليار دولار في نهاية

الفصل الأول من سنة 2018، حسبما جاء في تقرير بنك الجزائر، وكانت تقدر احتياطيات

الصرف (بدون الذهب) بـ 97.33 مليار دولار في نهاية شهر كانون الأول 2017، حيث يقدر

الانخفاض بـ 2.8 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من التاريخ أعلاه إلى نهاية مارس 2018.

ويعد هذا التراجع، نتيجة آثار متقاطعة خلال ذات الفترة لرصيد شامل سلبي لميزان المدفوعات

وتتمين إيجابي لمداخلات احتياطيات الصرف بـ 55.1 مليار دولار.

2. توقع وزير المالية عبد الرحمن رواية، في وقت سابق، بأن احتياطيات الصرف قد تصل إلى

85.2 مليار دولار في نهاية 2018، وإلى 79.7 مليار دولار في 2019 قبل أن تصل قيمتها

إلى 76.2 مليار دولار في آفاق 2020.

3. ذكر الوزير الأول، احمد أويحي، بأن انخفاض احتياطي العملات سيؤدي بالجزائر لفتح باب

الاستدانة الخارجية، وذلك بشكل استثنائي للمشاريع الكبرى المربحة.

خسرت الجزائر منذ منتصف عام 2014 نسبة كبيرة من قيمة صادراتها بسبب تراجع أسعار

البنترول، كذلك بسبب زيادة نسبة الواردات على حساب الصادرات. وبالرغم من ان الدين الخارجي

الجزائري لا يكاد يذكر، حيث أوفت الحكومة بكل التزاماتها تجاه البنك الدولي الذي أقرض الجزائر،

وحسب أطراف غير رسمية بـ 32 مليار دولار، ووضع شروطاً قاسية، ترتب عنها إجراءات تقشفية

تسببت في غلق آلاف المؤسسات وتسريح عشرات الآلاف من العمال في سنوات التسعينات، إلا إن

الدين العام الداخلي ازداد بشكل ملحوظ منذ عام 2016، لذلك عمدت الحكومة للسيطرة على تدهور احتياطي العملات إلى عدة أمور أهمها:

1. طرح سندات الخزينة للاكتتاب العام الداخلي، بقيمة 30 مليار دولار.
 2. الاستدانة من البنك المركزي الجزائري عبر طبع العملة دون غطاء، لتمويل العجز الحاصل في الميزانية والذي كان (14 مليار دولار في عام 2016) و (8.4 مليار دولار في عام 2017) و (21 مليار دولار في عام 2018).
 3. فرض قيود على الواردات بصورة غير مسبقة، من المحتمل أن تؤدي إلى تفاقم التضخم في البلاد، وفي المحصلة تباطؤ النمو.
 4. إجراءات رادعة للحد من نزيف العملة الصعبة تمثل، بالتدقيق في فواتير الاستيراد والتأكد من عدم التلاعب في القيمة الحقيقية للبضائع الداخلة، من خلال التنسيق مع كمارك الدول الرئيسية المصدرة للبضائع إلى الجزائر والمتمثلة بـ (فرنسا والصين وتركيا ودبي).
- مما تقدم ترى السفارة بأن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ذاهبة الى التعقيد للأسباب الواردة أعلاه إضافة الى سببين مهمين جداً وهو "بقاء الإنفاق في المجال العسكري دون تغيير، وخمول المجتمع وخاصة الشباب منهم في مجال السعي وراء العمل او تطوره".

اقتصاد المغرب

المغرب يصدر أول صكوك اسلامية سيادية

- أصدرت المملكة المغربية الصكوك الإسلامية السيادية لأول مرة في تاريخها، بعد أكثر من سنة من بدء العمل بالتمويل التشاركي، وكشفت وزارة الاقتصاد والمالية تفاصيل هذا الإصدار مشيرة إلى أن هذه الصكوك السيادية تعتمد نظام الإجارة بمبلغ (1) مليار درهم على مدى خمس سنوات. وستقدم هذه الشهادات عائداً سنوياً لمالكيها بنسبة (2.66%) .
- وتم إصدار هذه الصكوك مدعومة بحق انتفاع مؤسس على أصول عقارية تابعة للدولة لفائدة صندوق تم إنشاؤه لهذا الغرض. وسيستأجر هذا الصندوق أصوله على مدى خمس سنوات، وسيتم توزيع الإجازات السنوية لفائدة حاملي شهادات الصكوك.
- وأوضحت الوزارة أن هذا الإصدار الأول من الصكوك مخصص للمستثمرين المقيمين، ويتعلق الأمر بالأساس بالبنوك التشاركية والتقليدية وشركات التأمين وصناديق التقاعد وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.
- وتطلق الصكوك على أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعطي لحاملها ملكية حصة في مشروع منجز أو قيد الإنشاء والتطوير أو في استثمار معين. وتطرح هذه السندات للبيع في سوق المال لتحصيل مبلغ محدد، والصكوك السيادية أهم أنواعها، وهي التي تصدر عن الدولة.
- وبلغت طلبات الاشتراك في هذه الصكوك الأولى ما يقرب (3.6) مليار درهم، وهو ما يمثل تجاوزاً للاكتتاب بـ (3.6) مرات. وتمت تلبية ما يصل إلى (28 %)، أما البنوك التشاركية فتمت تلبية طلباتها بنسبة (35%) .
- أشارت وزارة الاقتصاد والمالية إلى أن هذه الشهادات ذات أهمية كبرى لتطوير التمويل التشاركي في المغرب، ومن شأنها أن تسمح لمختلف الفاعلين فيه بإدارة سيولتهم وتحسين إدارة مواردهم.

كما تعتبر هذه الشهادات بمثابة مرجع للفاعلين الماليين بصفة عامة وللفاعلين في المالية التشاركية بصفة خاصة، أما بالنسبة للدولة فهذه الصكوك ستسمح لها بتنويع آليات التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين.

- حسب آخر الأرقام الصادرة عن البنك المركزي المغربي فقد منحت البنوك التشاركية إلى نهاية تموز الماضي قروضاً بلغت (2.6) مليار درهم، من بينها (2.4) مليار درهم في إطار المريحة للعقار، و(200) مليون درهم في إطار المريحة لشراء السيارات.
- وتوقع مدير البنك المركزي المغربي ان يشهد هذا العام نمواً بنسبة (3.5%) ، و(3.1%) في العام المقبل، مقابل أكثر من (4 %) في عام 2017، وتوقع انخفاض عجز الموازنة من (3.7%) خلال العام الحالي إلى (3.3%) في العام المقبل، وتوقع أيضاً انخفاض عجز ميزان المدفوعات من (4%) إلى (3.7%) ، وهي تقريباً التوقعات ذاتها للمؤسسات المالية الدولية التي تنبئ على التطور الإيجابي المسجل في اقتصاد المغرب الذي يتعافى تدريجياً، بما يسمح بخفض المديونية إلى (60 %) خلال السنوات الـ (3) المقبلة، وفي المقابل ارتفع صرف الدرهم (1.9%) أمام اليورو وانخفض (0.9%) أمام الدولار.

رؤية: يعول المغرب على هذه السندات لإعطاء دفعة قوية للمالية الإسلامية، عبر تعبئة موارد إضافية من أجل تمويل أنشطتها من خلال خمسة بنوك تقدم بعض الخدمات البنكية الإسلامية للمغاربة منذ عام 2018، إذ ان المشكلة في عقد الإجارة هي في حالة أن المستأجر عندما لا يدفع، في هذه الحالة السندات لا تكون سيادية، لأن المشكلة ستكون مشكلة مؤسسة عمومية، لكن في حالة دولة المغرب هي من تضمن تسديد الإيجار في حالة عدم دفعه، وهذا شيء مهم بالنسبة

للمستثمرين. حيث ان من بين الشروط أن تكون هناك استقلالية مالية بين المؤسسة المؤجرة (الدولة) والمستثمر.

الاقتصاد الإيراني

القطاع المالي والمصرفي

أعلن البنك المركزي الإيراني عن إطلاق منظومة (نيمّا) الإلكترونية بهدف توحيد تعاملات النقد الأجنبي بمكاتب الصيرفة، وكان البنك المركزي قد شغل المنظومة تجريبياً في 17 شباط الماضي 2017 بهدف تسجيل تعاملات النقد الأجنبي في عدد محدد من مكاتب الصيرفة وسيقدم دورات تدريبية لمكاتب الصيرفة التضامنية لالتحاقها بالمنظومة. وستقيم وزارة الصناعة والتجارة والمناجم بالتعاون مع منظمة التنمية التجارية الإيرانية دورات تدريبية للتجار بهدف اتصال متعاملي سوق الصرف بالمنظومة لاتخاذ خطوات مؤثرة باتجاه بلورة الانسجام في السوق. بين المتحدث باسم البنك المركزي الإيراني السيد محمد علي كريمي بان إيران أبرمت اتفاقيات حول خطوط ائتمانية مع البنوك الأوروبية والآسيوية للتمويل الأجنبي طويل الأمد ومتوسط الامد وقصير الأمد بمبلغ 55 ملياراً و300 مليون دولار.

كما أشار إلى خفض المخاطر الائتمانية لإيران من المرتبة السابعة إلى المرتبة الخامسة خلال

2018 مبيناً أن تحسن هذه الرتبة قد رسم آفاقاً إيجابية لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى إيران.

أضاف ان تنمية العلاقات المصرفية مع المصارف الأوروبية في هولندا وإيطاليا وبلجيكا والنمسا، والآسيوية في الصين وكوريا الجنوبية وإجراء مباحثات مع المصارف العمانية والقطرية هي نتائج الجهود المتواصلة للنظام المصرفي والتي أعادت الأمل والثقة المتزايدة إلى الشبكة المصرفية الإيرانية. أوضح القائم بالأعمال الهندي السيد دوش اوتام في مؤتمر صحفي ان عدداً من البنوك الإيرانية تقدمت لفتح فروع في الهند منها بنك (باساركاد) وأضاف ان البنك المركزي الهندي قد أجاز لبنك محلي

هندي الاستثمار بالروبية في إيران، وعلى أثره صار بإمكان الشركات الهندية توظيف استثمارات مقومة بالروبية أيضاً. وبين القائم بالأعمال الهندي انه تم تشكيل لجنة مشتركة لدراسة آليات الاستثمار والتجارة بين البلدين عن طريق العملتين الوطنيتين الريال الإيراني والروبية الهندية.

السياسة المالية الجديدة في إيران

قدم البنك المركزي الإيراني مقترحات تتعلق بتنظيم سوق العملة الصعبة في إيران وتم تدارسها والمصادقة عليها من قبل الحكومة الإيرانية برئاسة الرئيس الإيراني د. حسن روحاني بتاريخ 2018/8/5 وتم في ضوء ذلك إقرار سياسات نقدية ومالية جديدة تضمنت:

- توفير جميع السلع الأساسية والأدوية بالسعر الرسمي للعملة الصعبة.
- السماح لمحال الصيرفة المرخصة بالعمل في إطار المعاملات الصغيرة لشراء العملات الأجنبية في شكل اوراق نقدية وفقاً للأنظمة. ويمكن للصرافين مزاولة انشطتهم في عملية بيع العملة الصعبة للمسافرين وسائر الخدمات العامة كالحاجة الى العلاج وبالسعر الحر (السوق) وليس السعر الرسمي المدعوم حكومياً وبما يصل الى (10) الاف دولار.

- السماح بإدخال العملات الأجنبية والذهب الى داخل البلاد بدون قيود الى جانب السماح باستيراد سبائك الذهب وفقاً لضوابط البنك المركزي الإيراني مع الاعفاء من جميع الرسوم القانونية وضريبة القيمة المضافة.
- توفير العملة الأجنبية لاستيرادات باقي السلع عبر السوق الثانوية للعملة المتحصلة من صادرات السلع غير النفطية (المشتقات النفطية، الغاز الطبيعي، البتروكيمياويات، منتجات الصلب والمعادن الملونة)، ويتحدد سعر صرف العملة الأجنبية وفقاً لقاعدة العرض والطلب.
- السماح للمصارف بافتتاح حسابات لودائع العملة الصعبة للمواطنين وان البنك المركزي يضمن إعادة أصل الودائع مع الفوائد المترتبة عليها بالعملة الصعبة. تم تنفيذ هذه الاجراءات في 2018/8/7.

رؤية توضيحية لأبعاد هذه الحزمة من الاجراءات النقدية والمالية لتنظيم سوق العملة الصعبة في إيران

- تعميق السوق الثانوية التي كان 20% فقط من مصدري السلع النفطية يساهمون فيها، كما سيتمكن المصدرين الكبار في مجال البتروكيمياويات أو الصلب أو المعادن من عرض عملاتهم المتحصلة من الصادرات لبيعها في السوق الثانوية للمستوردين وفقاً لقاعدة "العرض والطلب".
- ان تحرير سوق العملة الصعبة لا يعني تحريرها بالكامل، وإنما يمكن للبنك المركزي التدخل في حال الضرورة، بمعنى إن نظام سعر الصرف المعتمد هو العائم الموجه ، إذ يتم ترك تحديد سعر الصرف لقوى السوق وآلية العرض والطلب، لكن الدولة تتدخل (عبر مصرفها المركزي) حسب الحاجة من أجل توجيه أسعار الصرف في اتجاهات معينة من خلال التأثير في حجم العرض أو الطلب على العملات الأجنبية.

- الغاء تصنيف الواردات الى مجموعات ثانية وثالثة وان عملية تحديد واردات السلع بحسب اهميتها وضرورتها ملقى على عاتق وزارة الصناعة، علماً إن صادرات إيران من السلع غير النفطية قد بلغت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الإيراني الحالي الذي يبدأ في 20/آذار نحو (15) مليار، ويتوقع أن تبلغ عائدات البلاد التصديرية (40) مليار دولار على الأقل سنوياً.
- يتوقع أن يؤدي تحرير سعر العملة الصعبة الى خفض أسعار المسكوكات الذهبية. أما بشأن ضمان عدم خروج رؤوس الاموال مع تحرير سعر صرف العملة حيث سبق أن ساهم الصرافين بعملية خروج رؤوس الأموال من خلال الحوالات فإنه مع القرار الجديد أصبح مسموحاً للعملة الصعبة والذهب الخام بالدخول الى البلاد من قبل الصرافين والأفراد الآخرين وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.
- يعتزم البنك المركزي في مرحلته الجديدة ربط الأسواق المالية سواء المصارف أو التأمين مع بعضها البعض والتحكم بالسوق الثانوية للعملة الصعبة عبر الأسواق المالية، حيث سيتم التنسيق بين البنك المركزي وأصحاب رؤوس الأموال للوصول الى سبل محددة.

تعقيب

في ضوء العقوبات الامريكية المفروضة على إيران واعلان الولايات المتحدة إعادة فرض حزمة أولى من العقوبات والتي دخلت حيز التنفيذ فجر الثلاثاء 2018/8/7 تطال هذه الحزمة بيع العملة الأميركية إلى إيران وتجارة الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات الإيراني والقطاع المصرفي، بما في ذلك التعامل مع الريال الإيراني والسندات الإيرانية وتشمل أيضاً عقوبات بيع وشراء الحديد والصلب والألمنيوم، وسحب تراخيص صفقات الطائرات التجارية، وكذلك معاقبة القطاع الصناعي الإيراني

عموماً، بما في ذلك قطاع السجاد الإيراني. انهيار الريال الإيراني بشكل غير مسبوق أمام العملات الأجنبية، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد وزيادة الطلب على الدولار من قبل الإيرانيين الذين يخشون أن تؤثر العقوبات الأمريكية على صادرات البلاد من النفط وغيرها من السلع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة بنسبة 100% فيما سجل معدل التضخم ما نسبته (9.7 %) في الشهور الـ 12 المنتهية في 22 آب 2018 بحسب السنة الإيرانية ، ليصل سعر صرف الدولار في السوق الموازية ليوم الاثنين المصادف 2018/9/3 (128) ألف ريال مقابل (117.5) ألف ريال سجلها يوم الأحد 2018/9/2. جاء ذلك في الوقت الذي خفضت البنوك معدلات الفائدة إلى 10-15 %، الأمر الذي جعل الجمهور يتجه إلى سحب ودائعه وبشكل جماعي من المصارف والاتجاه نحو شراء الدولار واليورو، فتفاقم نقص العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى أن يتم تداول العملة في المدن الإيرانية في السوق السوداء وتراجع نشاط بورصة السلع الإيرانية إلى أدنى حد فيما رفعت الحكومة رسوم مغادرة البلاد.

وإزاء كل ذلك اتخذت الحكومة الإيرانية والبنك المركزي سياسات نقدية ومالية جديدة لتنظيم سوق العملة، إذ إن الأسباب التي تؤثر في انخفاض قيمة العملة كثيرة منها انخفاض العرض وكثرة الطلب على العملة مثل أي سلعة يعمل على ارتفاع قيمتها في السوق وكذلك عامل التضخم له أثر حاد على العملة الأجنبية، حيث يتم التحول من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وكذلك معدلات الفائدة لها أثر على الإقبال على العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية والحروب والأزمات الاقتصادية وانهيار أسواق المال والثروات.

الاقتصاد التركي

تأثير القرار الأمريكي على الاقتصاد التركي

تأثرت الليرة التركية بشكل كبير حال اعلان الرئيس الأمريكي قرار انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني يوم الثلاثاء المصادف 2018/5/8 الامر الذي أدى إلى قفزة كبيرة في سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي حيث ارتفع الدولار من (4,28) ليرات إلى (4,38) لكل دولار كما تراجع مؤشر البورصة وخلق نوع من الارباك في السوق المالي التركي وقد قرر البنك المركزي التركي رفع حجم معروضات الدولار في مزاد بيع العملة اليومي من (1,25) مليار دولار إلى (1,5) مليار دولار أمريكي في محاولة لدعم الليرة التي شهدت تراجعاً كبيراً منذ مطلع عام 2018 حيث أعلن وزير الاقتصاد التركي بأن تركيا ستواصل تعاملاتها التجارية مع ايران بأكبر قدر ممكن وضمن الأطر المتاحة ولن تهتم تركيا للقرار الأمريكي.

أعلن البنك المركزي التركي في بيان صدر عنه عقب اجتماع لجنة السياسات النقدية برئاسة رئيس البنك مراد جتين قيا يوم الخميس الموافق 2018/6/7 عن رفع نسبة الفائدة من 16,50% إلى 17% وسط عمليات تصحيحية يشهدها سعر صرف العملة المحلية "الليرة" وأسعار المستهلك، وأوضح البيان (إن لجنة السياسات النقدية قررت تعزيز التشديد النقدي من أجل دعم استقرار الأسعار، خاصة سعر الصرف الذي شهد تذبذباً خلال الأسابيع الماضية، وإن البنك

المركزي سيواصل استخدام جميع الأدوات المتوفرة لديه بما يتماشى مع الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار بالأسعار "التضخم"، وإن الموقف الصارم في السياسة النقدية سيستمر بشكل حاسم إلى أن يتم تحقيق تحسن ملحوظ في نسب التضخم).

تراجع أسعار صرف الليرة التركية

شهدت تركيا تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية إلى 4 ليرات و 555 قرشاً وذلك عقب قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي التركي التي اجتمعت بشكل عاجل يوم الأربعاء الموافق 2018 /5/23 وقررت رفع سعر فائدة الإقراض من 13.5% إلى 16.5% بعد أن ارتفع سعر صرف الدولار صباح اليوم نفسه إلى أعلى مستوياته ووصل إلى 4.92 ليرة، كما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الليرة التركية بنسبة 2% وتراجع إلى 5.39 ليرة تركية. وفي ضوء هذه التطورات، عقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اجتماعاً مع رئيس الوزراء بن علي يلدرم في العاصمة أنقرة.

ورغم ما شهدته الليرة التركية من تقلبات في أسعار صرفها والتي وصلت إلى أرقام غير مسبوقة، فإن تصنيف تركيا ضمن أكثر الاقتصادات تنافسية في العالم شهد تحسناً وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018. وبحسب التقرير الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا عام 2018، تحسن تصنيف تركيا مركزاً واحداً ليحتل المرتبة 46 مقارنة مع المرتبة 47 في تقرير 2017، وخلال العام الماضي نما الاقتصاد التركي بنسبة 7.4% ليتجاوز توقعات المؤسسات المالية العالمية التي توقع بعضها نمو بأكثر 2.7% فقط.

انهيار العملة التركية

أسباب انخفاض قيمة الليرة:

- الخلاف القائم بين الرئيس والبنك المركزي بشأن أسعار الفائدة حيث يدعو اردغان إلى خفضها لدعم الاستثمار وخفض تكلفة الاقتراض، فيما يشجع البنك المركزي رفع أسعار الفائدة لدى البنوك.
- أعلن البنك المركزي التركي في 2018 عن رفع معدل فائدة الاقتراض لنافذة السيولة المتأخرة بثلاث نقاط، لتبلغ 16.5% بعد ان كانت 13.5%.
- انعكس قرار البنك المركزي إيجابياً على أسعار صرف الليرة التركية لترتفع بشكل طفيف امام الدولار لساعات قليلة ولكن سرعان ما هبطت لتؤكد على عمق الازمة.
- أشار الرئيس التركي إلى أن التآرجح في أسعار الصرف هو مشكلة على المستوى العالمي وطلب من المواطنين بالاحتفاظ بالليرة.
- انتاب القلق المستثمرين بسبب تصريحات اردوغان خلال زيارة إلى لندن قبل مدة بشأن فرض سيطرة أكبر على السياسة النقدية بعد الانتخابات التركية.
- شكل اعلان الرئيس التركي عن تاريخ اجراء انتخابات مبكرة مفاجأة للمعارضة مما جعلها غير مستعدة لخوض هذه الاستحقاقات مما ساهم بشكل مباشر او غير مباشر وبالتنسيق مع أطراف إقليمية ودولية في انخفاض قيمة الليرة في محاولة للتأثير اقتصادياً وبالتالي التأثير على نتائج انتخابات تفاجئ حزب العدالة والتنمية الحاكم ويدعم مصالح المعارضة.
- حذر نائب رئيس الوزراء التركي بكر بوزداغ من ان الجهات التي تقف وراء رفع الدولار امام الليرة ستقوم بالكثير من المؤامرات مشيراً إلى الاقتصاد التركي بقي صامداً بالرغم من الصعوبات والعراقيل.

- بالرغم من انخفاض سعر الليرة نما الاقتصاد التركي خلال العام الماضي بنسبة 7.4% متجاوزاً توقعات المؤسسة المالية العالمية التي توقعت نسبة نمو 2.7% فقط.

- تحسن تصنيف تركيا ضمن الاقتصادات تنافسية في العالم وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018 حيث انتقلت إلى المرتبة (46) بفارق نقطة واحدة عن عام 2017.

خفض التصنيف الائتماني لمصارف تركية

في مؤشر جديد على تدهور الأوضاع الاقتصادية التركية، واهتزاز ثقة المستثمرين بالسوق نتيجة انخفاض قيمة العملة التركية على خلفية مضاعفة واشنطن الرسوم الجمركية على وارداتها من الصلب والالومنيوم التركي إلى 50% و 20% على التوالي، بدا واضحاً تخفيض الوكالات والمؤسسات الدولية الكبرى التصنيف الائتماني لتركيا مؤخراً، إذ خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيفها لأربعة مصارف تركية على خلفية تزايد مخاطر هبوط حاد للاقتصاد بعد انهيار الليرة. وأكدت الوكالة إن انخفاض التصنيف شمل مصارف (اناضول بنك وفييا بنك وشكر بنك واوديا بنك)، ليأتي هذا القرار بعد تخفيض وكالة موديز تصنيفها لـ (20) مؤسسة مالية تركية على خلفية تزايد مخاطر تراجع التمويل. فقد تراجع تصنيف (اناضول بنك) و(فييا بنك) إلى فئة (+B) من (BB-)، و(شكر بنك) إلى (B) من (+B)، وخفضت تصنيف اوديا بنك إلى (B) من (BB-).

أوضحت فيتش أن خفض التصنيف الائتماني يعكس الخطر المتزايد على أداء البنوك وجودة ممتلكاتها وسيولتها وتمويلها خلال فترة تقلبات السوق مؤخراً بجانب خطر حدوث تراجع حاد في الاقتصاد وتدهور ثقة المستثمر. وجاء هذا القرار بالتزامن مع انخفاض قيمة العملة التركية إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة المالية في 2001 والذي ينعكس سلباً على المالية العامة لتركيا، ويستنزف

الميزانيات العمومية للشركات ويضع ضغوطاً على البنوك المحلية، حيث فقدت الليرة (16%) من قيمتها في 10 آب/2018، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم الى (16%).

الآثار المحتملة لانخفاض التصنيف الائتماني على تركيا.

إن خفض التصنيف يعني أن على تركيا، دفع فوائد أكبر من المعتاد عند طلب أي قرض جديد، نتيجة تحمل المقرض مخاطر أكبر من المعتاد وذلك يعني إحجام المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية العاملة في تركيا عن الاستثمار في الأجل القصير، إذ تصنف (فيتش) كغيرها من وكالات التصنيف الائتماني الكبرى، الدين السيادي لتركيا عند (عال المخاطر) وهي درجة غير استثمارية. وإذا امتد ذلك التأثير إلى الأجل المتوسط سيجعل الاقتصاد التركي في مشكلة تحتاج إلى إصلاحات بنوية، والتعامل الجدي مع المسألة والإصغاء لآراء وكالة موديز وفيتش وستاندارد آند بورز.

اقتصاد إندونيسيا

ذكرت وزيرة المالية الاندونيسية (سري موليانبي) ان أهم المخاطر التي تواجه بلادها خلال عام

2018 هي:

1- تطبيع السياسة النقدية للدول المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والتي من المتوقع خروج رؤوس

الأموال من الدول النامية بما في ذلك اندونيسيا.

2- الاعتدال في الاقتصاد الصيني.

3- التطورات الجيوسياسية التي تحدث في كل من أوروبا، الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

وبناءً على ذلك فإن الاقتصاد الاندونيسي يواجه العديد من التحديات رغم التوقعات الاقتصادية الحكومية والدولية المتفائلة.

يتوقع ان يحقق النمو الاقتصادي الاندونيسي لهذا العام نسبة 5.2% وهو اقل من التوقعات الحكومية المقدرة بنسبة 5.5% ولكن يلاحظ ان هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الايجابية في عام 2018، مما سيؤدي إلى المزيد من التفاؤل لإصحاب المصالح في قطاع الاعمال التجارية.

كما تتوقع الحكومة الاندونيسية ارتفاع الاستهلاك المحلي عام 2018، وانخفاض كبير في معدل التضخم، لاسيما ان العالم الحالي سيشهد اجراء انتخابات رؤساء الوحدات الإدارية الموحدة في العديد من الأقاليم والمحافظات الاندونيسية، إضافة إلى دور الألعاب الآسيوية التي أقيمت في اندونيسيا في 2018/8/18، ما أثر بصورة إيجابية في رفع الاستهلاك المحلي.

المشاكل التي تواجه الاقتصاد الاندونيسي خلال عام 2018

أولاً: الضغط الكبير من قبل الدولار على العملة المحلية (الروبية).

هناك ضغط كبير على العملة المحلية الاندونيسية الروبية خلال الربع الأول من عام 2018 وتسجيلها مستويات هبوط قياسية في سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في 2018/4/25، اذ تخطت حاجز الـ (13900) روبية مقابل الدولار الأمريكي الواحد. ومن جملة

الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض وفقا لما ادلى به محافظ البنك المركزي الاندونيسي (أغوس مارتوارجويو) بأن الضغط على العملة المحلية ازداد بعد خطاب محافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي امام الكونغرس حول تحسين الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة ورفع معدل سعر

الفائدة ، مما تسبب في انخفاض في العديد من العملات الأجنبية مقابل الدولار بما في ذلك العملة المحلية الاندونيسية. ولكن البنك المركزي الاندونيسي مستمر في سياسته بالتدخل للحفاظ على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية.

يذكر ان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأجنبية شهد ارتفاعاً امام جميع العملات، حيث انخفض الين الياباني بنسبة 0.25%، واليوان الصيني بنسبة 0.27%، والدولار السنغافوري بنسبة 0.35%، واليورو بنسبة 0.31% وشهدت الأغلبية من عملات البلدان النامية تراجعاً امام الدولار الأمريكي.

ثانياً: الحفاظ على معدل التضخم

سجلت معدلات التضخم في اندونيسيا خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة اقل من 4% وعلى أساس سنوي. ففي عام 2015 بلغ معدل التضخم 3.3% وفي عام 2016 بلغ 3.2% وفي عام 2017 بلغ 3.6%، ويعد ذلك انجازاً كبيراً لحكومة الرئيس الاندونيسي (جوكو ويدودو).

ولكن هناك قلق كبير من بلوغ معدلات التضخم لمستوى أعلى من المعدل للأعوام الثلاثة الأخيرة وذلك نتيجة للتسويات التي تقوم بها شركة النفط والغاز الوطنية (برتامينا) على أسعار المحروقات غير المدعومة (البنزين اوكتان 92 واوكتان 95)، حيث ارتفعت بقيمة (300) روبية و(500) روبية للتر الواحد على التوالي في شهر شباط 2018. إضافة إلى رفع سعر (البنزين 88 أوكتان) بحوالي (200) روبية للتر الواحد في نهاية شهر آذار 2018.

إضافة إلى ذلك، فقد دعا البنك المركزي الحكومة إلى عدم رفع أسعار المحروقات المدعومة و وحدات أسعار الطاقة الكهربائية للفئات غير المدعومة حكومياً وذلك للحفاظ على مستويات التضخم في البلاد.

البنك المركزي الإندونيسي يرفع معدل الفائدة

ورد في خبر نشرته صحيفة ميدا إندونيسيا بعددها الصادر بتاريخ 2018/7/4 بعنوان " مفاجأة البنك المركزي الإندونيسي " والذي ذكر فيه ما تمخض عن اجتماع مجلس المحافظين حول قرار رفع معدل الفائدة على اتفاق إعادة الشراء لمدة 7 أيام (Repo Rate) بمقدار 50 نقطة، حيث اتخذ البنك المركزي الإندونيسي قراراً مهماً في بداية الشهر الجاري برفع معدل سعر الفائدة - الريبو من 4.75%

ليصبح 5.25% بالإضافة إلى رفع معدلات الفائدة بمقدار 50 نقطة على حساب الوديعة لتصبح 4.5% وكذلك رفع معدل الفائدة على القروض لتصبح 6%.

أوضح محافظ البنك المركزي (بيري وبرجيو) بأن قرار مجلس المحافظين يهدف إلى معالجة الانخفاض المستمر في سعر صرف العملة المحلية - الروبية مقابل الدولار الأمريكي في الأسواق المالية، حيث تجاوز سعر صرف العملة المحلية مستوى 14.400 روبية مقابل الدولار الأمريكي في نهاية شهر حزيران 2018.

يتوقع الخبراء الماليين بأن البنك المركزي (بعد رفع معدلات أسعار الفائدة) سيتخذ العديد من السياسات الأخرى مثل التدخل في سوق الصرف لل عملات الأجنبية وسوق الأوراق المالية- سندات

الخزينة من أجل إيقاف الانهيار في سعر صرف العملة المحلية، وأول ردة فعل للسوق على قرار مجلس المحافظين انخفاض العملة المحلية إلى مستوى 14.300 روبية مقابل الدولار الأمريكي.

منذ تنصيب محافظ البنك المركزي الجديد في منتصف آيار 2018 تم رفع سعر الفائدة - الريبو بمعدل 25 نقطة في 2018/5/30، وعليه فقد قام برفعها منذ توليه بنسبة 75 نقطة اساس، وذلك لتعزيز سوق الصرف ومنع تدفق الاموال خارج السوق المالية.

ذكر محلل اقتصادي في مقال نشرته مجلة جامعة سنترال فلوريدا- الولايات المتحدة 2017، ان التعديلات التي تجري على اسعار الفائدة للأمد القصير يمكن ان تؤثر على النمو الاقتصادي، فأسعار الفائدة المرتفعة تشجع الجمهور على توفير اموالهم وتقليل الاستهلاك.

خمنت الحكومة الاندونيسية النمو الاقتصادي لموازنتها لعام 2018 بحوالي (5.4%)، ووفقاً لإحصائيات هيئة الاحصاء المركزي سجل النمو الاقتصادي 5.06% فقط، وان النمو في الاستهلاك المحلي والذي تعول عليه الحكومة كمساهم رئيسي في النمو بالنواتج المحلي الاجمالي لم يتجاوز الـ 5%.

شهدت مكونات الصادرات والواردات العديد من الضغوط الكبيرة، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري في شهر آيار 2018 حوالي 1.52 مليار دولار امريكي والذي كان بمثابة تحذير لواضعي السياسات الاقتصادية. فالصادرات تواجه العديد من التحديات على أرض الواقع نتيجة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتي لا توجد مؤشرات على توقفها او هدوئها بل من المتوقع أن يتضاعف الخلاف بينهما نتيجة للتشدد الكبير من قبل الطرفين.

من ناحية الواردات فان ارتفاع أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية جعل من قيمة الواردات الاندونيسية أعلى بكثير، هذا الى جانب الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة المحلية الروبية، وان العجز الذي يشهده قطاع النفط الاندونيسي في تلبية الاحتياجات المحلية لارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض الانتاج من النفط الخام سيجعل الواردات للنفط الخام الدعامة الاساسية لتلبية الاحتياجات المحلية، وهذا يعني ارتفاع في العجز بالميزان التجاري.

قامت شركة النفط والغاز الوطنية الاندونيسية - برتامينا في 2018/7/2 بتعديل اسعار المحروقات غير المدعومة وبمعدل زيادة تبلغ 600 روبية للتر الواحد. مازالت الحكومة تعول على مكونات الناتج المحلي الاجمالي الأخرى كالاستثمار والانفاق الحكومي. لكن مساهمة المكونين المذكورين أقل بكثير من مساهمة الاستهلاك المحلي (المنزلي) بالإضافة الى العجز بالميزان التجاري.

بحسب رأي الاقتصاديين على الحكومة الاندونيسية اتباع السياسات الافضل، فيجب اجراء التعديلات على الموازنة العامة لعام 2018 دون تأخير وتقديمها للبرلمان وفقاً للمعطيات الجديدة وأن تقلل من سقف الافتراضات الاساسية للنمو الاقتصادي بحيث تكون أكثر واقعية وملائمة للحقيقة.

استناداً إلى هيئة الاحصاء المركزي الاندونيسية سجل التضخم خلال المدة ما بين كانون الثاني ولغاية حزيران 2018 حوالي 1.90%، بينما تفترض الحكومة بلوغ التضخم معدل 3.5% خلال عام 2018، وعليه فإن معدلات التضخم يجب ان يحافظ عليها لتكون اقل من المستوى الافتراضي.

تقع المسؤولية على الحكومة والبنك المركزي ورجال الاعمال ووزارة التجارة وهيئة التموين الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة في الحفاظ على أسعار الرز باعتباره المادة الأساسية للغذاء بالبلاد، إضافة الى أسعار الفلفل والبصل.

يمكن فتح بوابة الواردات للسلع الغذائية الاساسية كخطوة للحفاظ على اسعارها، وعلى الحكومة عدم انتهاك الوعود التي قطعتها للمواطن في عدم رفع أسعار التعريفة الكهربائية والبنزين والسولار المدعوم لأن ارتفاع أسعار الوقود يتبعه دائماً ارتفاع في أسعار المواد الغذائية الاساسية لتأثيرها المباشر على أسعار نقل تلك السلع.

اقتصاد الهند

أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الإحصاء والبرمجة التطبيقية الهندية، أن الاقتصاد الهندي سجل نمواً بمعدل 7,7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الأخير من العام المالي المنتهى في 31 آذار 2018، لتحافظ الهند بلقب أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً على مستوى العالم. كما أضاف التقرير الذي نشرته الوزارة الهندية، إلى أن الاقتصاد الهندي سجل نمواً سنوياً خلال 2017 بمعدل 6,7%، حيث كان معدل نمو الاقتصاد الهندي خلال الربع الثالث من عام 2017 هو 7% حيث كان أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً.

- قرر البنك المركزي في الهند زيادة معدل الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2014، مع مخاوف أن يؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى ضغوط تضخمية في الهند. حيث أعلن البنك المركزي عن زيادة معدل الفائدة الأساسية بمقدار 25 نقطة في الأساس إلى 6.25%، حيث حدد البنك المركزي الهندي مستوى التضخم عند المستوى 4%.

- ذكر البنك الدولي في تقريره الذي نشر مؤخراً حول مسار التنمية في قارة اسيا، حيث تطرق إلى انحسار معوقات النمو في الهند، حيث يشير التقرير الى ان النمو في الهند سيرتفع إلى 7.3% في السنة المالية 2018-2019، والتي تبدأ من 2018/4/1 إلى 2019/3/31 وبنسبة 7.5% في السنة المالية 2019-2020، ويرجع ذلك إلى قوة استهلاك القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات.

- اقترح وزير النفط والغاز الهندي السيد (دار مندر برادان) ان يكون هناك تعاملًا خاصاً بين دول الأوبك والهند وان تحصل الأخيرة على نسبة من التخفيض على أسعار النفط الذي تشتريه منهم. جاء ذلك في اللقاء الذي عقده الوزير مع سفراء الدول المصدرة للنفط أوبك في حزيران 2018 في العاصمة الهندية نيودلهي. من جانبه شكر سفير جمهورية العراق السيد الوزير على دعوته واشاد بالعلاقات الثنائية بين الطرفين وان العراق احتل المركز الأول ضمن الدول المصدرة للنفط إلى السوق الهندية وضرورة تطوير هذه العلاقات الإيجابية.

- صرح وزير المالية الهندي المؤقت بيوش جويال، إن مجلس الوزراء وافق في حزيران 2018 على إنشاء مستودعين إضافيين للاحتياطي البترولي الاستراتيجي وسعتهما الاجمالية 6.5 مليون طن. كما أضاف ان أحد المستودعين سعته 4.1 مليون طن في تشانديخول بولاية أوديشا الشرقية والآخر سعته 2.5 مليون طن في بادور بولاية كرناتاكا الجنوبية. يجدر بالذكر ان الهند إنشأت بالفعل ثلاثة مستودعات للاحتياطي البترولي الاستراتيجي بسعة 5.33 مليون طن في جنوب الهند.

تراجع الروبية الهندية لأدنى مستوى امام الدولار الأمريكي

تراجعت العملة الهندية أمام نظيرتها الامريكية في الآونة الأخيرة بفعل الضغوط التجارية العالمية وارتفاع أسعار النفط العالمية. وحسب مؤشرات سوق البورصة الهندية العالمي وخلال جلسة تعاملات

يوم الخميس 5/7/2018، انخفضت الروبية الهندية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق مقابل الدولار الأمريكي، عند مستوى تجاوز الـ 69 روبية لكل دولار أمريكي. ومنذ بداية العام الجاري 2018، بلغت خسائر الروبية الهندية مقابل الدولار الأمريكي ما يقارب الـ 7,4% لتكون العملة الأسوأ أداءً في آسيا خلال عام 2018.

أسباب الهبوط السريع للروبية الهندية أمام الدولار الأمريكي في وقت قياسي

- أسعار النفط المرتفعة، كونها ساهمت في التأثير السلبي على تداولات العملة الهندية، إذ إن الهند أحد أكبر مستوردي النفط الخام على الصعيد العالمي. حيث تستورد الهند 80% من احتياجاتها النفطية. وبالتالي، أصبح الوضع أكثر سوءاً حال إصدار الإدارة الأمريكية قرار وقف شراء النفط الخام الإيراني. وحسب مصادر وزارة النفط والغاز الطبيعي الهندية، تبلغ واردات الهند النفطية من إيران ما يقارب الـ 11% من احتياجات نيودلهي من النفط الخام. ووفقاً لمحلل في شركة "تومورا هولدنجر" ومقرها سنغافورة، فإن كل زيادة 10 دولارات في أسعار النفط تزيد عجز الحساب الجاري بنحو 0.4% للنتائج المحلي الإجمالي للهند. وبالتالي تدفع معدلات التضخم إلى أعلى مستوى وبمقدار 30% إلى 40%. نقلاً عن وكالة "بلومبرج" العالمية.

الاقتصاد الأمريكي

التقرير الاقتصادي الأمريكي لشهر نيسان 2018

انتقادات دولية لخطة ترامب بشأن فرض كمارك على واردات أمريكا من الصلب والألمنيوم

انضم صندوق النقد الدولي لموجة الانتقادات الموجهة لخطة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بفرض رسوم جمركية على واردات بلاده من الصلب والألمنيوم. وتقضي خطة (ترامب) فرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألمنيوم. وحذر صندوق النقد الدولي من أن هذه الخطوة ستضر بالولايات المتحدة كما ستضر بالدول الأخرى، وذكر إن دولاً أخرى ربما تحذو حذو (ترامب) وتدعي ضرورة فرض قيود تجارية صارمة بحجة الدفاع عن أمنها القومي. إذ تحدث مسؤولون في كندا، أكبر مصدر للصلب إلى الولايات المتحدة، إن هذه الرسوم ستسبب ارتباكاً على جانبي الحدود بين البلدين، وهي واحدة من دول عديدة أعلنت أنها ستدرس اتخاذ إجراءات مماثلة إذا ما مضى الرئيس (ترامب) في خطته.

الصين تفرض رسوماً جمركية جديدة على بضائع أمريكية قيمتها 50 مليار دولار

ازداد التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة عقب رد بكين على خطط أمريكية لفرض كمارك إضافية جديدة على مئات الواردات الصينية. حيث ذكرت إنها ستفرض 25% رسوماً جمركية على 106 بضائع من بينها فول الصويا والسيارات وعصير البرتقال. ويأتي هذا الاجراء بعد نشر واشنطن قائمة بنحو 1300 منتج صيني تعتزم فرض رسوم جمركية إضافية عليها تبلغ نسبتها 25%. أيضاً واستهدفت الولايات المتحدة منتجات من بينها أجهزة تلفزيون ودراجات نارية صينية الصنع.

حذر اقتصاديون في وقت سابق من أن الخطوة التي اتخذتها إدارة الرئيس (ترامب) لعقاب الصين قد تؤدي إلى انتقام بكين وتفضي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين في الولايات المتحدة. وجاءت الرسوم الأمريكية المقترحة بعد تحقيق ما أمر به الرئيس (دونالد ترامب) في ممارسات الصين بشأن موضوع حقوق الملكية الفكرية. وقال (ترامب) إن التحقيق توصل إلى وجود أدلة على مشكلات من قبيل بعض الممارسات التي تضغط بها الصين على شركات أمريكية لمشاركة التكنولوجيا لديها مع الشركات

الصينية. وقال مكتب الممثل التجاري الأمريكي الذي يتولى المفاوضات التجارية إن الرسوم ستفرض على واردات صينية تبلغ قيمتها 50 مليار دولار.

عجز الموازنة الأمريكية قد يتجاوز تريليون دولار

أفاد تقرير من مكتب الموازنة في الكونغرس بأن الولايات المتحدة تتجه نحو عجز في الموازنة السنوية يتجاوز تريليون دولار بحلول عام 2020 بعد التخفيضات الضريبية وارتفاع الإنفاق العام وقال المكتب إنه رغم أن هذه التدابير ستدعم الاقتصاد الأمريكي بشكل مؤقت إلا أنها ستؤدي إلى تفاقم الديون طويلة الأجل. وأضاف أن ديون الولايات المتحدة قد ترتفع إلى مستوى مماثل لمستويات الديون خلال الحرب العالمية الثانية والأزمة المالية العالمية، وحذر من أنه سيكون لذلك عواقب سلبية خطيرة على الولايات المتحدة.

وأضاف التقرير أن الدين سيصل إلى 28 تريليون دولار أي حوالي 96% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028. وسيكون العجز أكبر من ذلك إذا لم تنته التخفيضات الضريبية للأفراد

والعائلات كما هو مقرر. سيكون لمثل هذه الديون المرتفعة والمتصاعدة عواقب سلبية خطيرة على الميزانية والأمة بما في ذلك الحد من مرونة الحكومة في إدخال سياسات جديدة وجعلها عرضة للصدمات

المالية. ومن المتوقع أن يثير هذا التقرير المخاوف من أن تستغل الصين كونها أكبر دائن خارجي للولايات المتحدة الأمر لصالحها خلال النزاع التجاري الحالي. وأوضح التقرير أن الإنفاق سيتجاوز الإيرادات بمقدار 804 مليارات دولار في السنة المالية الحالية 2018 ليرتفع إلى 981 مليار دولار خلال 2019. وأشار التقرير إلى أن عام 2020 سيشهد ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية إلى 1004 مليارات دولار أمريكي في حين كانت التقديرات السابقة الصادرة في آيار 2018 تشير إلى أن العجز لن يتجاوز تريليون دولار قبل عام 2022. ويتزايد العجز في موازنة الولايات المتحدة حيث قامت إدارة (ترامب) بتطبيق إصلاح ضريبي من شأنه أن يخفض الإيرادات كما وافق الكونغرس على زيادة الإنفاق بمقدار 300 مليار دولار تقريبا. ويتوقع مكتب الموازنة في الكونغرس أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,3% في عام 2018 قبل أن يتباطأ إلى 2,4% في 2019 و 1,8% في 2020.

الفيدرالي يرفع معدل الفائدة بوتيرة تدريجية

دعم رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الجديد (جيروم باول) نهج تدريجي فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة الأمريكية وقال في كلمة ألقاها أمام النادي الاقتصادي بولاية شيكاغو إن التحركات التدريجية في رفع سعر الفائدة هي الطريق الأفضل لتعزيز الاقتصاد الأمريكي. وأوضح أن رفع أسعار الفائدة بوتيرة متباطئة قد قلل من مخاطر "ضربة غير متوقعة للاقتصاد" والتي ربما كانت ستدفع

الاقتصاد إلى الركود. وكان البنك المركزي الأمريكي قد رفع معدل الفائدة خمسة مرات منذ كانون الأول 2015 بما في ذلك زيادة 25 نقطة خلال اجتماع السياسة النقدية للفيدرالي في تشرين الثاني من عام 2018. وتشير الرؤية المستقبلية للمركزي الأمريكي أن يتم رفع سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2018 بعد ثلاث زيادات شهدتها خلال عام 2017. واكد (باول وزملائه) بلجنة السياسات النقدية انه لطالما استمر الاقتصاد في التوسع بنفس الوتيرة الحالية فأن الزيادة التدريجية في معدل الفائدة ستعزز هذه الأهداف على أفضل وجه لتحقيق هدف البنك بشأن التضخم البالغ 2% وسوق عمل قوي.

حجم التجارة ما بين العراق والولايات المتحدة

يبين الجدول ادناه حجم التبادلات التجارية الإجمالية للولايات المتحدة مع العراق لشهري كانون الثاني وشباط 2018 حسبما نشره مكتب الإحصاء التجاري الأمريكي في نيسان 2018.

مليون دولار			
شهر	الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة	الصادرات الامريكية الى العراق	الميزان التجاري
كانون الثاني	1,246.7	116.6	+1,130.1
شباط	1,180.7	101.3	+1,079.4
المجموع الكلي	2,427.3	217.8	+2,209.5

أخبار متنوعة

تقرير / الإسكوا عن "العدالة بين الجنسين في المنطقة العربية"

عرّفت بعض الهيئات الدولية والإقليمية العدالة بين الجنسين على أنها منطقة حاسمة للتنمية على الصعيد العالمي والمنطقة العربية. يهدف التقرير إلى تلبية ما جاء في جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 الذي تم إصداره من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 2015، كذلك القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) وإعلان بكين ومنصة العمل (1995) الذي يُعرف العدالة بين الجنسين والمساواة على أنها مناطق حاسمة للتنمية عالمياً، التي تطبق المبادئ الموضوعة من قبل الإسكوا في الدورة السابعة للجنة المعنية بشؤون المرأة وإعلان مسقط لاحقاً (2016) الذي يؤكد الالتزام بالترويج للعدالة بين الجنسين والتوسع في تعريف هذا المفهوم وليس مجرد القضاء على التمييز على أساس الجنس المتضمن آلية للمساءلة وإصلاح الفجوات المتباينة بين الجنسين.

اعتمد التقرير على القرارات التي تم تبنيها في الجلسة الثامنة والعشرين للإسكوا التي عقدت في تونس 2014 ويقدم تحليل نصي عن البحث بعد اطلاعه على الخلفية التاريخية لتطور العدالة بين الجنسين في الدول العربية. أن أنظمة العدالة القائمة حالياً في العالم العربي على اطلاع بأن لكل من تقاليد ما قبل الإسلام وظهور الإسلام والاستعمار الأوروبي تدخل قضائي واضح.

ومع اختلاف مصادر القانون، جعل دور المرأة في تغيير متواصل حيث أصبحت في أوقات معينة متقدمة نسبة إلى المناطق الأخرى، وفي أوقات أخرى جعلها تبدو مقيدة. كما يبين المناخ القانوني الحالي الصراع بين ممثلي الجماعات الإسلامية والمحافظين من جهة والأنثى التقدمية والشباب الذي يقود الإصلاح من جهة أخرى.

يستكشف هذا التقرير معوقات العدالة بين الجنسين بالنسبة للمرأة من خلال الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي تسود المنطقة، بضمنها تأثير الجماعات على المبادئ الأخلاقية والاجتماعية ويسلط هذا التحليل الضوء على الحقائق الاجتماعية التي يجب أن تبلغ مرحلة صياغة توصيات تخص اصلاحات العدالة بين الجنسين، حيث يجب تطوير التحليل النصي عن طريق مراجعة أساليب أنظمة العدالة الوطنية إلى العدالة بين الجنسين الذي يركز مبدئيا على دراسة أبعاد وتاريخ أنظمة العدالة المحلية التي أثرت على مفهوم العدالة بين الجنسين على مستوى المؤسسات والتشريعات الوطنية. كما يقدم التقرير نظرة عن حالة العدالة بين الجنسين من خلال وجهة نظر قانونية ويُقيم توافق التشريعات الوطنية لالتزامات البلدان بالمعاهدات الدولية، كذلك يقدم نص بحثي وتوصيات رئيسية متقدمة عن طريق تحديد الفجوات في التشريعات الوطنية لضمان العدالة بين الجنسين.

يوضح التقرير إمكانية وضع خارطة آليات مؤسسية على المستوى الوطني تسمح للإناث بالحصول على الضمانات المؤسسية والتعويض. كما يقدم التقرير توصيات معينة وملموسة لمعالجة الفجوات المحددة في التشريعات وهي:

أ- خلق وتمكين بيئة تشريعية.

ب- تعزيز قدرات مؤسسات المساواة.

ج- وتمكين البيئة الثقافية والاجتماعية.

ويتم ذلك من خلال تبني واعتماد أطر العمل الدولية إذ ينبغي تعديل التشريع المحلي والوطني لتأكيد تلك الأطر بما يوفر أساس متين يبنى عليه آليات العدالة بين الجنسين ويعزز ثقافة نبذ التمييز بين الجنسين.

يستنتج التقرير بأن هنالك تمييز عبر المنطقة العربية بين الالتزامات الدولية للدول وتشريعاتها المحلية وتنفيذها. لذلك، هنالك حاجة إلى قيام الحكومات بمراجعة منتظمة للتشريعات للقضاء على كل أشكال التمييز في النظام القانوني، متضمناً الأحكام المتناقضة في القوانين الوطنية والتأكيد على الأعراف الدولية التي ترتبط بالمساواة بين الجنسين وهي جزء لا يتجزأ تماماً في إطار عمل التشريعات الوطنية، كذلك فإن الحكومات بحاجة إلى وضع آليات فعالة لمراقبة وتحسين التزاماتها لتنفيذ الأعراف الدولية.

أخيراً، يجب أن تعمل كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية معاً لضمان تحقيق العدالة بين الجنسين وأن يستند هذا التحول على أسس حقيقية على المستويين المحلي والوطني.

ردود الفعل الروسية على العقوبات الأمريكية الجديدة

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي أركادي دفوركوفيتش في نيسان 2018، بأن الحكومة الروسية بصدد وضع اللمسات النهائية على الاجراءات الخاصة بتقديم الدعم للشركات الروسية التي شملتها العقوبات الجديدة المفروضة من قبل الولايات المتحدة على عدد من الشخصيات والمؤسسات والشركات الروسية. حيث شملت العقوبات (24) شخصا و (14) مؤسسة مؤثرة في الاقتصاد الروسي، وعدداً من رجال الأعمال الروس الذين يملكون نسبة كبيرة من الاستثمارات داخل روسيا. أوضحت مسؤولة أمريكية رفيعة المستوى بأن العقوبات الاخيرة تمثل رداً على "مجمل النشاطات الشريرة للحكومة الروسية عبر العالم وهي نشاطات تتواصل وتزداد تحدياً".

حيث يأتي فرض هذه العقوبات في إطار قانون (مواجهة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية عبر العقوبات CAATSA) الذي أقره الكونغرس ووقع عليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في شهر آب 2017، وأن رفع هذه العقوبات مرهون بموافقة الكونغرس.

أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً في هذا الصدد بينت فيه أن روسيا سوف تبقى على نفس النهج الذي تسير فيه بشأن مواقفها الدولية وأن العقوبات لن تدفع روسيا لتغيير هذا النهج، وهي تثبت عجز الولايات المتحدة عن تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية فضلاً عن أنها تسهم في توحيد المجتمع الروسي.

سيكون للعقوبات الجديدة تأثير سلبي على الداخل الأمريكي لأنها شملت شركات روسية لديها اتصالات وتعاون منذ وقت طويل مع شركات ومؤسسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتوفر فرص عمل للمواطنين الأمريكيين.

سجلت الشركات الروسية انخفاضاً ملحوظاً في سوق الأسهم التابعة لها يتراوح بين 10%-30% كما انخفضت قيمة الروبل الروسي امام الدولار ليبلغ (62.3) روبل للدولار الواحد بعد أن كان مستقراً عند (57.5)، ومن المرجح أن تستمر قيمة الروبل بالانخفاض ما لم تتدخل الحكومة الروسية عن طريق اتخاذها عدد من الإجراءات لرفع سعر صرف الروبل امام الدولار. في حين يُبين إجراء الحكومة الروسية الخاص بتقديم الدعم للشركات الروسية التي شملتها العقوبات المذكورة إصرار الحكومة على موقفها ويوضح اهتمامها الكبير بهذه الشركات التي تضم أعداد كبيرة من الموظفين وتوفر فرص عمل هامة وتثبت تواصلها مع رجال الأعمال.

بلوك تشين" والبنوك المركزية

إن الـ " بلوك تشين " هي البنية التحتية التي تعمل بموجبها العملات الرقمية مثل " البتكوين " ويعتبرها العديد من الخبراء بمثابة النقلة النوعية التي ستؤدي الى ظهور الجيل الثاني من الانترنت ويمكن تعريف الـ " بلوك تشين " أو سلسلة الكتل بأنها عبارة عن سلسلة طويلة من البيانات المشفرة والموزعة على ملايين أجهزة الكمبيوتر والأشخاص حول العالم، حيث تسمح لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها.

تتسم " بلوك تشين " باللامركزية، حيث تسمح بإجراء معاملات بين الأطراف دون الحاجة الى طرف ثالث وتتمتع بأعلى درجة من الخصوصية، وبحماية كاملة في مواجهة التهديدات الخاصة بأمن المعلومات، فضلا عن مواجهة الجريمة الإلكترونية. فهي تتكون من قاعدة بيانات أو دفتر حسابات يومي الكتروني واحد مفتوح المصدر موزع على جميع المستخدمين ويتم تحديثه تلقائيا" عن طريق خوارزمية حاسوبية معقدة كما تتسم بعدد من المزايا هي الشفافية، عدم إمكانية تغيير التاريخ، عدم قابلية الاختراق، الكلفة البسيطة للتحويل، السرعة في التنفيذ، والحفاظ على الخصوصية إضافة الى تخفيض الرسوم البنكية وتقليل الأخطاء البشرية، مما قدم يؤدي الى تحصين الاقتصاد العالمي ضد الفقاعات المالية.

تمتلك تقنية الـ " بلوك تشين " لها القدرة على تغيير وجه الشركات التجارية ولاسيما في قطاع الخدمات المالية الذي يحتمل ان يكون أكثر القطاعات تأثرا بهذه التقنية الجديدة حيث سجل دخول أكثر من 700 شركة على مستوى العالم في هذا المجال، وأرتفع عدد مستخدمي المحافظ المالية التابعة لتقنية " بلوك تشين " الى 20 مليون مستخدم في كانون الأول من عام 2017 مقارنة بنحو 10 ملايين في التاريخ نفسه من عام 2016.

بينت وكالة "رويترز" ان البنوك والمؤسسات المالية تتبنى تقنية الـ " بلوك تشين " في العملة الافتراضية "البيتكوين" بوتيرة أسرع مما هو متوقع، مع توقع تحول قرابة 15% من أكبر البنوك العالمية الى طرح منتجات الـ "بلوك تشين" التجارية في العام المقبل وفقاً لما أعلنته شركة أي بي أم التي توقعت أن يكون لدى 65% من البنوك الكبيرة مشاريع الـ " بلوك تشين" خلال الـ 3 سنوات المقبلة. كما حددت أن أكثر الجوانب التي تحتاج لابتكارات "بلوك تشين" هي التسويات والدفعات الإجمالية، والأسهم وإصدار الديون والبيانات المرجعية.

يرى صندوق النقد الدولي بأن التكنولوجيا المالية والحلول المبتكرة ذات الصلة – مثل العملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القائمة على تكنولوجيا سلسلة مجموعات البيانات " بلوك تشين " ومنصات النظراء يمكن ان تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع علاقات المراسلة المصرفية بين الدول.

تبدو العملات الرقمية منافساً قابلاً للاستمرار لعملات البنوك المركزية، كما تشكل ضغطاً على البنوك المركزية لاتباع سياسة نقدية أكثر تشدداً وهي تتضمن تقويضاً لقدرة البنوك المركزية على تطبيق سياستها النقدية بطريقة احتكارية وترفض التعامل بالعملات النقدية.

تسعى البنوك المركزية عندما تشرف على عمليات الدفع والتحويل والتسوية نيابة عن النظام المالي، الى توفير نظام يكون آمناً وكفوفاً من أجل خلق ثقة عالية لدى الجمهور حول صحة وسلامة النظام المصرفي.

إن إشراف البنوك المركزية على عمليات الدفع والتحويل والتسوية نيابة عن النظام المالي، فأنها تسعى الى توفير نظام يكون آمناً وكفوفاً من أجل خلق ثقة عالية لدى الجمهور حول صحة وسلامة النظام المصرفي.

بحسب تقديرات البنك الدولي، بلغ متوسط كلفة التحويل العالمي للأموال خلال العام 2015 نحو 7.3 % في جميع انحاء العالم. وعادة ما يستغرق ارسال تلك الحوالات أياما عدة بسبب مراحل التحقق والتدقيق فيها، حيث مازالت عمليات الاحتيال والسرقة تعتبر من المشاكل الأساسية التي تقض مضاجع البنوك المركزية علاوة على تحويل الأموال من الأسواق الدولية ينطوي على العديد من الوسطاء لذا فأن تقنية "بلوك تشين" تجعل العديد من هذه العمليات غير ضروري، كما تسمح للبنوك المركزية بمراقبة سلوك المودعين بشكل مباشر مما يساعد على التصدي للمشاكل الأخرى مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي.

يعد البنك الهولندي من أكثر البنوك المركزية جرأة في التعامل مع هذه العملات، حيث قام بابتكار عملته الرقمية الخاصة التي عرفت بـ DNB coin للتعاملات الداخلية، حيث استنتج البنك أن تكنولوجيا "بلوك تشين" قد تكون مجدية في تسوية المعاملات المالية المعقدة.

أما البنوك المركزية في الدول الاسكندنافية فتدرس الخيارات المتاحة ومن بينها إطلاق عملة e-korona في السويد التي يتم تخزينها في قاعدة بيانات مركزية وهو امر مماثل لما تقوم به النرويج. أكد البنك الأسترالي ان تقنية بلوك تشين واعدة وستساعد على تحسين كفاءة النظام المالي في مختلف المجالات.

أدوار البنوك المركزية العربية

- يمكن ان تقوم البنوك المركزية بعمل تعاوني مع المؤسسات المالية يتركز في البداية على تطوير كيفية استخدام تقنية " بلوك تشين " من قبل المؤسسات المالية، يمكن للبنوك المركزية امتلاك او استثمار في شركات " بلوك تشين " لتطوير النموذج الذي يمكنها من اختبار حالات الاستخدام المحتملة. كما يمكن للمصارف المركزية ان ترعى دراسة مفصلة تحدد فيها تكاليف وفوائد " بلوك تشين " للنظام المالي على المديين المتوسط والطويل.

- تشجيع البنوك التجارية على أن تلعب مجتمعةً أو منفردة دوراً بارزاً في تطوير " بلوك تشين " .
- تشجيع البحث الأكاديمي والتطوير لأخذ تكنولوجيا " بلوك تشين " في الاعتبار ودراسة كيفية إدخالها بشكل واسع في النظام المالي والبنوك.

ذكرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لا غارد أنه مما لا شك فيه ان هذا التطور السريع الذي تشهده الاقتصادات العالمية والأسواق المالية انما يعزز من الشمول المالي وبيّتح مشاركة واسعة في السوق العالمية وفي الاقتصاد بأقل تكلفة وجهد ودرجة عالية من الأمان، ومن هنا قد يكون الدور المستقبلي للبنوك المركزية فاعلاً واساسياً في دخول السباق من بداياته وكسب الرهان من خلال وضع الأسس والنظم السليمة التي من شأنها المساهمة في تشكيل نظم المدفوعات والتحويلات وحفظ البيانات وعدم السماح لما يجري في العالم بوضع مهام البنوك المركزية وسياساتها النقدية في المقعد الخلفي أو تقليص أثر السياسة النقدية وفعاليتها.

"الهيئات المالية العربية "تطلعات جديدة للتنمية"

- استضافت المملكة الأردنية أعمال الجلسة السنوية للهيئات المالية العربية وتضم صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأئتمان الصادرات.
- شهدت أعمال الجلسة لهذا العام تغيراً ملموساً في رؤية الهيئات لاستراتيجياتها الداعمة للتنمية في موقع انتشارها، وبخاصة لجنة تعزيز شراكاتها مع القطاع الخاص، والدفع باتجاه تصويب سياسات الدعم ورفعها عن عدد من السلع وفي مقدمتها الطاقة، بما يساهم في تحقيق كفاءة الموارد الاقتصادية.
- تلعب الهيئات والصناديق العربية دوراً مهماً في تمويل ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين واقع البنى التحتية في الدول العربية وتطوير بيئة الأعمال والاستثمارات والتجارة العربية البينية عبر تنسيق التشريعات وسياسة الإصلاح المالي والاقتصادي.
- تواجه الدول العربية في الوقت الحالي تحديات مشتركة أبرزها تباطؤ النشاط الاقتصادي، ارتفاع مستويات البطالة، خصوصاً بين فئتي الشباب والمرأة، وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وجميعها تؤثر سلباً على المجتمعات العربية ورفاهية مواطنيها، ما يتطلب تبني سياسات مشتركة تساهم في زيادة إنتاجية المنطقة ورفع تنافسيتها.
- انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في الدول العربية، في ظل انخفاض العائدات النفطية والمتغيرات الجيوسياسية حيث بلغ في عام 2017 103% نزولاً من 2% في العام 2016.
- إن الظروف الراهنة تستدعي دوراً أكبر للهيئات المالية العربية عبر دعمها سياسات الإصلاح التي تبناها عدد من حكومات المنطقة وتبني استراتيجيات تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية

بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي، الى جانب تبني الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الداعمة لتراكم رأس المال المادي والبشري بما يخفض معدل البطالة والفقر.

شارك في الجلسات:

• الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بلغت قيمة اجمالي القروض المقدمة منذ تأسيسه نحو 458 مليون دينار كويتي توزعت على 562 مشروعا في 17 دولة عربية وقد قرر مجلس محافظتي الصندوق على تخصيص نسبة 10% من الأرباح الصافية لعام 2017 لمصلحة الشعب الفلسطيني.

• صندوق النقد العربي

○ يعمل الصندوق على تطبيق خطتين زمنييتين، الأولى بدأت مع العام 2015 وتنتهي في العام 2020 في حين تمتد الفترة الثانية حتى عام 2040 مقسمة على مراحل وتهدف أن يكون الصندوق الشريك الأقرب الى الدول العربية في تفاعلها مع التطورات لتعزيز مسيرة الاستقرار والتطوير الاقتصادي والمالي والنقدي.

○ ان مستويات النمو المتوقعة للسنوات الثلاثة المقبلة والمقدرة بنحو 2.5% لن تساعد على حل معضلة البطالة لدى الشباب العربي، التي سجلت 29% خلال العام المنصرم بما يزيد ضعفي معدلاتها لهذه الفئة على مستوى العالم.

○ من الحلول التي يعول الصندوق عليها لتحسين مستويات النمو، دعم توجهات المنطقة بخفض مستوى العجز في الموازنات العامة للدول العربية بعد بلوغه 10% من اجمالي الناتج المحلي.

- **المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا / نتائج تاريخية وتقديرات إضافية**

أبرز الأهداف المستقبلية انشاء نظام كامل وحديث لأمن المعلومات بدء إجراءات الحصول على شهادة الايزو والتصنيف الائتماني للمصرف، اعداد استراتيجية عشرية لنشاط المصرف.

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**

أبرز النتائج التي حققتها المؤسسة، ارتفاع إيرادات المؤسسة الى 27.5 مليون دولار خلال عام 2017 وهي الأعلى في تاريخ المؤسسة محققة أرباحا صافية بقيمة 17.6 مليون دولار، بزيادة بلغت نسبتها 147.8% عن العام الماضي. وقد ساهمت هذه النتائج في احتفاظ المؤسسة بتصنيفها الائتماني المرتفع، وللسنة 11 على التوالي، عند درجة (AA) من قبل مؤسسة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز.

- **الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي**

تؤكد الهيئة على أهمية تفعيل القطاع الخاص، والتركيز على الشركات النوعية في هذا المجال.

وتم الإشارة الى وجود حاجة الى تعزيز مناعة اقتصادات دول المنطقة من خلال بناء الاحتياطات الوقائية اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية، وتسريع وتيرة النمو في المدى القصير وتعزيز استمراريته من خلال الإصلاحات الهيكلية وضمان التوزيع العادل لمكاسب النمو الاقتصادي.

- **كيف يستثمر صندوق المعاشات العامة؟** يمتلك صندوق المعاشات العامة من التمييز والخصوصية ما يُفرقه عن الأنواع الأخرى من الاستثمارات المؤسسية ، إن مجتمع المستثمرين الذي يقع ضمن تعريفنا لصناديق المعاش متعدد ومتنوع ، إذ يُحصى هذا التقرير 115 مؤسسة استثمارية تحت مظلة 70 سلطة دولية ، مقسمة بحسب التطور الجغرافي والاقتصادي ، ولأسباب خاصة بدراستنا ، فقد سلطنا الضوء على 16 صندوقاً تشكل أصولها الثلثين من المجتمع الاستثماري ، وبغض النظر عن خصوصية كل صندوق من صناديق المعاشات ، فقد تم بعض العناصر المشتركة بحسب عملية التطور في أصولها للعقد المنصرم .
- **احتفظت مجموعة تيماسيك بصافي محفظة استثمارية وصل إلى 308 مليارات دولار حين كشفت عن ذلك في تقرير جديد لها فسجلت صافي محفظة استثمارية بقيمة صافي وضع نقدي للسنة المالية التي تنتهي في 31 مارس 2018.** يُذكر أن تماسيك هي شركة استثمار سنغافورية تتخذ من سنغافورا مقراً لها وتتمتع بخبرة كبيرة في مجال الإعلام والتكنولوجيا وتعد الأكثر تطوراً في جنوب شرق آسيا للحقبة الاخيرة.
- **أطلقت شركة أبل للصناعات التكنولوجية مشروعها لاستثمار الطاقة النظيفة في الصين بقيمة 300 مليون دولار، والذي يهدف إلى ربط مورديها الصينيين بمصادر الطاقة المتجددة، وهي خطوة تقع ضمن التزام الشركة بمعالجة تغير المناخ باستخدام مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالتعاون مع مجموعة " دويتشه بنك " الألمانية.**

- السعودية تتعهد بالالتزام بمبلغ 10 مليارات دولار أمريكي لجنوب أفريقيا.
- وسعت مجموعة (CPPIB) الشركاء مع مجموعة (LONGFOR) من هونك كونغ ومجموعة BEJING التي تعتمد على (LONGFOR) القابضة المحدودة شراكتهما للاستثمار في مجال العقار.
- مجموعة GIC الاستثمارية القابضة تحافظ على موقعها باستمرارها العمل على الاستثمار الحذر.
- شركة الاتصالات الكازاخستانية Kazakhtelecom على مشارف اتفاق مع شركة kcell للاتصالات، حيث حصلت الشركة الكازاخستانية على الموافقات الحكومية لشروط عدم الاحتكار للحصول على 75% من أسهمها في kcell بالتعاون مع قاعدة شركة تاليا السويدية ومشغل خدمات الاتصال التركي Turkcell ، يُذكر أن Kcell هي شركة كازاخستانية ، تُعد من أوسع مشغلات الاتصال الهاتفي .
- قام بنك Natixis IM الاستثماري بشراء 24.9% من أسهم شركة WCM لإدارة الاستثمار، حيث وقعت عقداً بذلك، إذ يُذكر أن بنك Natixis من البنوك الفرنسية الناشئة من اندماج عمليات إدارة الأصول وصيرفة الاستثمار عام 2006.
- لماذا يعاني صندوق المعاشات الكندي من الأسهم الخاصة؟ يعرف صندوق المعاشات الكندي بالاستثمار المباشر، لاسيما في فئات الأصول مثل الأسهم الخاصة والبنى التحتية.